

أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

أحمد عبدالله أبو عميرة، بشار عبدالله السليم *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (163) قاضياً شرعياً في العام الدراسي (2014-2015)، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التطويري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل التعرف إلى واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، كما تم استخدام تحليل التباين الثنائي المتعدد واختبار شيفيه لاختبار دلالة الفروق، والتحليل العاملي لقياس التشعب والشبوع للأسس المقترحة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري للدور التربوي من وجهة نظر عينة الدراسة جاء في المرتبة الخامسة وبدرجة متوسطة، وجاء في الترتيب الأول الدور الديني، ثم الدور الاجتماعي، ثم الدور الاقتصادي، ثم الدور الأخلاقي، وفي المرتبة الأخيرة جاء الدور النفسي، وأظهرت نتائج الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي ولصالح البكالوريوس، ولمتغير الخبرة ولصالح الفئة اقل من 5 سنوات. وأظهرت نتائج الدراسة بناءً على نتائج التحليل العاملي لفترات مجالات الدراسة، والتي أظهرت تشعباً لتسع وعشرين فقرة بدرجات كافية تزيد على (0.30)، وحذف الفقرات التي لم تنتسب على العامل الأول، وبهذا تشكل الفقرات المتبقية الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

- اعتماد الأسس التربوية التي اقترحتها الدراسة فربما تثرى دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في عملية الإصلاح الأسري.
- تطوير مراحل الإصلاح والتوفيق الأسري لتكون ملمة بجميع الأدوار الدينية والاجتماعية والأخلاقية والنفسية والاقتصادية والتربوية بشكل متكامل.
- أن يكون لمديرية الإصلاح والتوفيق الأسري موقع إلكتروني متخصص، تتضح لدى المتصفح للموقع نوع الاستشارة التي يرغب بها مع عرض مواضيع متعددة متخصصة ذات فائدة كبيرة في نفس المجال تسهم في الإقبال على هذه المديرية
- نقل مبنى الإصلاح والتوفيق الأسري من مبنى المحاكم إلى مبنى خاص تتوفر فيه كافة الشروط والمواصفات التي تحقق كافة معايير جلسات الإصلاح الأسري.

الكلمات الدالة: أسس تربوية مقترحة، القضايا الواردة، مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري.

المقدمة

من رحمة الله تعالى وفضله على البشرية أن قدّم لها منهاجاً قويمًا في تربية النفوس والأجيال وتكوين الأمم، وبناء الحضارات، ووضع ركائز المجد ودعائمه والبدهيي أنّ كلّ ذلك لا يتأتى إلا من النواة الصغيرة للمجتمع، وهي الأسرة، التي إذا صلّحت صلّح المجتمع، وإذا فسدت فسدت المجتمع، فهي بمثابة الأمة الصغيرة، التي في أكنافها يتلقّى النوع الإنسانيّ أفضل أخلاقه الاجتماعية، فلا أمة من غير أسرة، ولأهمية الأسرة، فقد أولاهها الإسلام رعايته واهتمامه؛ حيث شملها بتوجيهاته وتوضيح كلّ ما يتعلّق بها منذ قيامها ونشأتها؛ إذ بين القواعد السليمة التي تصون نشأتها وتكفل قيامها على أسس متينة ومرتكزات سليمة، ترفع من قدرها ومستواها وتوثق علاقتها بخالقها. وعليه، فإنّ الأسرة أساس المجتمع الإسلاميّ، ولهذا فقد استحققت إحاطة القرآن بها، وتوضيح السبل الكفيلة برعايتها وحفظها، ودوام استمرارها واستقرارها.

ومن المعروف أنّ الأسرة هي اللبنة الأولى والنواة الرئيسة لبناء المجتمع الإسلاميّ وقيام الحياة الإسلامية؛ إذ هي أساس المجتمع، وفي رحابها يتعرّج الفرد الصالح وتتمو المشاعر الصالحة؛ مشاعر الأبوة والأمومة والبنوة والأخوة، ويكتسب الناس من خلالها التعاون على أعمال الخير والبرّ، وبالرغم من أنّ الأسرة وحدة اجتماعية صغيرة فإنها أساس وجود المجتمع وأقوى نظمه؛

* وزارة التربية والتعليم؛ جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الاميرة عالية الجامعية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/4/24، وتاريخ قبوله 2016/9/1.

فهي الميسر الحقيقي للطبيعة الإنسانية، وعليه، فإنها تؤدي العديد من الوظائف التي تتسم بالتكامل والتداخل في ما بينها، علماً أن وقد الأسرة كانت في الماضي تؤدي الكثير من المهام والمسؤوليات التي أنيط أداؤها حالياً بالمجتمع (العيسى، 2001).

ونظراً إلى ما للأسرة من مكانة اجتماعية وتربوية كان لا بد من دراستها بأهمية؛ انطلاقاً من أنها جماعة أولية تشكل منطلقاً أولياً للحياة من جهة، ولأنها مسرح يتلقى فيه أفرادها أصول العلاقات الإنسانية والتنشئة الاجتماعية من جهة أخرى (عفيفي، 2011).

غير أن التقدم الحضاري والتطور الزمني قد ألقى بظلاله على الأسرة، فلم تعد كما كانت من التماسك، إذ إن أي خلل في البنيان الأسري لن تقع تبعاته السيئة على فرد واحد من الأسرة، بل على الأطراف المعنية التي تضمها مظلة العلاقات الأسرية؛ لذا يُلاحظ أنه في بعض الأحيان يعترض سبيل الأسرة بعض العوائق التي تمنع نمو علاقاتها السوية، كما يتعطل نمو أفرادها نمواً سليماً، وتؤثر في صحة هؤلاء الأفراد النفسية، مثل تأثير ضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، وأساليب معاملة الوالدين الخاطئة والأفكار والمفاهيم السلبية عن نموذج التفاعل بين الزوجين بعضهما بعضاً من جهة، وبينهما وبين الأبناء من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تحولها إلى أسرة مضطربة، كما يؤدي إلى حدوث تفكك أسري (كمال، 2005).

وتتنوع الموضوعات التي تدور حولها الخلافات الزوجية؛ فقد تكون الخلافات ذات طبيعة اقتصادية حين تدور حول المسائل المادية وميزانية الأسرة وأوجه الإنفاق ومصارفه وتقسيم المسؤوليات المتعلقة بتلك المسائل، كما قد تحدث الخلافات الزوجية حول الموضوعات التربوية للأبناء بداية من توزيع الأدوار في تحمل مسؤولية التربية ثم طرائق هذه التربية وأساليبها وأنماطها ويأخذ الجانب النفسي حيزاً كبيراً من الخلافات الزوجية، فهناك مستوى عاطفي متبادل بين طرفي العلاقة، وهناك اختلافات شخصية متعددة، وسمات انفعالية مختلفة، وربما تكون الموضوعات الاجتماعية من أكثر الموضوعات التي تدور حولها الخلافات الزوجية؛ فهناك علاقة كلا الزوجين بأسرة الطرف الآخر، وهناك صداقات قد تكون مثار جدل، وهناك علاقة الأسرة بالحيرة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المؤثرات السلبية الاجتماعية التي باتت تشكل خطراً على الأسرة المسلمة (باهميم، 2003).

ويشير الشلبي (2010) إلى إن أبرز ما يميز المجتمع المتماسك عن غيره من المجتمعات يكمن في قوة تماسك بنيان مؤسساته الاجتماعية، وتحديداً الأسرية، وارتفاع مستوى الترابط الاجتماعي بين أفرادها، والمطلع على حال أسرتنا يفاجأ بهول الأزمات التي تهز كيانها يوماً بعد يوم؛ فهي تعاني من مخاطر جديدة تهدد كيانها واستقرارها ووحدتها ومكمن قوتها، وفي هذا السياق يُلاحظ ازدياد الأزمات الاجتماعية والأسرية وكثرتها وتعددتها مع ضعف الوازع الديني خاصة، ومع التغيير الاجتماعي السريع الذي أحدثته وسائل الإعلام؛ حيث جعلت العالم أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة، ولم تكن المجتمعات الإسلامية بمنأى عن هذه التغييرات والتطورات، فبالرغم من الخصوصية الاجتماعية للأسرة المسلمة والعربية فإن المتابع للدراسات الاجتماعية والكتابات الصحفية ومواقع الإنترنت يجد أن هناك قلقاً متزايداً من الآباء والأمهات وواضعي السياسة الاجتماعية والاختصاصيين الشرعيين والاجتماعيين حول الأوضاع المضطربة التي تتعرض لها مؤسسة العائلة في الوقت الحاضر، وما نجم عنها من حالات الطلاق وجنوح الأحداث وحالات العنف الأسري، ومثل بعضها ظواهر خطيرة، تأثرت بها جوانب الحياة المختلفة، ومنها الأمن في العالم العربي والإسلامي، فمعظم الأولاد الجانحين والمصابين بأمراض نفسية ينشؤون في أسر متفككة تكتنفها المشكلات من كل جانب، ومعظم القضايا في المحاكم الشرعية ناشئة عن الحياة الزوجية غير المستقرة.

ولأهمية الأسرة ودورها، ولمكانتها التي أعطاها إياها الإسلام فهي اللبنة الأولى والأساسية التي يعتمد عليها صلاح المجتمعات وقيامها، ونظراً إلى ما تعانیه الأسرة المسلمة اليوم من عوامل ارتفاع نسب الطلاق والشقاق والنزاع، مما يندر بخطر محقق بمكوناتها، فقد أعلنت دائرة قاضي القضاة الأردنية بإنشاء مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري؛ بغيّة حماية الأسرة وديمومتها.

وقامت دائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية بإقرار نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، وذلك بموجب النظام رقم (17)، المستند إلى المادة الحادية عشرة من قانون أصول المحاكمات الشرعية المعدل رقم (31) لسنة (1959)؛ حيث تضمن النظام إنشاء مديرية للإصلاح والتوفيق الأسري يديرها قاضي لا تقل درجته عن الثالثة، تتولى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري التي تنشأ وفقاً للنظام بقرار من قاضي القضاة حسب الحاجة، بحيث يتمكن المكتب من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرائق الودية؛ سعياً إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها، وتجتمع الهيئة بالأطراف المتنازعة محاولة الصلح والتوفيق بينهم وفق القواعد الشرعية وبالكيفية التي تراها مناسبة، على أن تكون مداولات هذه المكاتب والهيئات وإجراءاتها غاية في السرية والخصوصية؛ حفاظاً على حرّامات البيوت والأسر (دائرة قاضي القضاة، 2012).

ويرى العياصرة (2008) أن الأسرة هي نواة المجتمع؛ إذ ينمو بين طياتها الصغار حتى يبلغوا مرحلة المراهقة، ومنذ ولادة

الطفل فإنه يستلهم الخبرة من أسرته، ويفضل رعاية أسرته له صحياً واجتماعياً فإنه يشب وينمو وتكتمل ملكاته وقدراته الذهنية، وعليه، فالأسرة بمفهومها الاجتماعي تحافظ على استمرارها وبقائها ورسوخها واستقرارها من خلال دوام العلاقات الاجتماعية والثقافية، ومن خلال التعليم والتدريب، كما تنظم الأسرة سلوك النشء وتراقب علاقاته بغيره من أفراد المجتمع.

من هنا، فالأسرة نظام اجتماعي كونها الخلية الأولى في المجتمع وأبسط أشكاله؛ حيث أشكالها متواجدة في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة؛ فهي النظام التي يوفر جميع وسائل المعيشة لأفراده، وهي الوسط الأول الذي يحيط بالطفل بعد ولادته ويشكله ليكون عضواً في مجتمعه، وفي هذا السياق، يؤكد علماء النفس والتربية الأثر المهم للأسرة، في السنوات الأولى خاصة من عمر الطفل؛ ففيها تتفتح شخصيته، ويبدأ بتعلم أنماط السلوك المختلفة والعادات والتقاليد الاجتماعية، ولعل أهم ما تعطيه الأسرة للطفل تحديد دوره في ثقافة مجتمعه تبعاً لجنسه وسنّه ومستواه الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن إعطائه فكرة عن نفسه وتؤدي الأسرة كنظام اجتماعي عدة وظائف، هي: الاقتصادية، والبيولوجية، والاجتماعية، والتربوية، والنفسية (جعيني، 2009).

أما سيمون (Simón, 2011)، فيؤكد أنّ الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة قد أسهمت في ظهور نمط العائلة الممتدة في المناطق الحضرية، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ نمط انتشار العائلة الممتدة بدأ بالظهور والانتشار في المناطق الريفية كذلك. ويشير الشهري (2006) إلى أنّ الأسرة تشكل الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي، الذي يعتمد فيه نمو أي مجتمع وتقدمه وازدهاره على مدى تماسكه وانسجامه وقيام علاقات أسرية سليمة بين أفرادها؛ حيث إنّ للأسرة دوراً مهماً في عملية التنشئة التربوية للنشء؛ فهي تحافظ على فطرته السوية من أن يشوبها أي تغيير أو تبديل، كما تزكّي جانب الخير فيه، ولكي تؤدي الأسرة هذا الدور، فإنه لا بد من أن تركز على الأسس التي صاغتها الشريعة الإسلامية لقيام نظام عائلي متماسك، من حيث مكوناته، ومن حيث الوظائف التربوية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تؤديها بغية تحديد شكل الأسرة ووظائفها وحقوق أعضائها؛ للوصول إلى الهدف المرجو منها، ولا تقتصر حقوق أعضاء الأسرة على حقوق الزوجين فقط، وإنما تتجاوز حقوق الأبناء الذين يعدون أحد مكونات الأسرة الأساسية.

إنّ نجاح الأسرة في نهوضها بدورها في عملية التنشئة مرهون بأمرين، ذكرهما الشريحي (2001)، هما:

- 1- أن توفر المناخ الأسري الملائم والبعيد عن المشكلات والأزمات والتصدع بمختلف أشكاله؛ بهدف تنشئة الأبناء وتربيتهم في جو آمن يمتاز بالمحبة والود والعطاء والاستقرار النفسي؛ بغية إيجاد مشاعر الأمن والثقة لدى المراهق من جهة، ولتوفير عوامل نموه الانفعالي من جهة ثانية؛ حيث إنّ لعلماء النفس وجهة نظر مفادها أنّ الأسرة المتكاملة لا يقصد بها الأسرة التي توفر لأبنائها الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية حسب، بل التي تعمل كلّ ما في وسعها لإيجاد الجو النفسي الملائم. وعليه، فإنّ مجرد وجود مراهق في بيت واحد مع والديه لا يعني بالضرورة أنه يحيا في أسرة، أو أنه يلقي العناية الأبوية الكافية.
- 2- أن توظف الأسرة جميع الأساليب التربوية المناسبة لتنشئة أبنائها في جميع المراحل، خاصة مرحلة المراهقة، وهذا يتطلب معرفة هذه الأساليب على نحو جيد وتمثلها في الحياة اليومية للأسرة من حيث علاقة الآباء بالأبناء.

وهي مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج، والدم، والاصطفاء، أو التبنّي مكونين حياة معيشية مستقلة متفاعلة، ويتقاسمون الحياة الاجتماعية كلّ مع الآخر، ولكل من أفرادها، الزوج، الزوجة، الأب، الأم، الابن، البنت، دور اجتماعي خاص به، ولهم ثقافتهم المشتركة" (كنزة ومهدي، 2013: 10).

والإنسان اجتماعي بطبعه، يميل إلى إقامة العلاقات مع الناس، فقد أقرّ الدين الإسلامي المبادئ الأساسية للعلاقات الإنسانية، كما أشار إلى آداب التعامل مع الآخرين؛ وذلك لأنّ الأدب يعدّ عاملاً مهماً في تشكيل حياة اجتماعية صالحة، تركز على العدل الاجتماعي، والعلاقات الإنسانية السليمة القائمة على التعاون والتناصر والاكترار بمشاعر الآخرين وأحاسيسهم، لذا تعدّ الأسرة في الإسلام الدعامة الأساسية في البناء الاجتماعي، وأهم العلاقات الإنسانية ومن هنا، نجد حرص الإسلام على صياغة النظم والضوابط الشرعية لتكوينها، فشرع الأحكام والمبادئ والقوانين الملائمة لدوامها واستقرارها، كما رسم المعالجات لما يعترضها من مشكلات وانحرافات، ومن ثمّ وضع العلاج الأخير "الطلاق" في حال فشلت جميع محاولات الإصلاح (عبدالله، 2002).

وتشير أبو سكينه (2011) إلى أنه من أجل تحقيق هذه المعاني من خلال نظام الأسرة، فإنّ الإسلام وضع الأحكام والضوابط والآداب التي تحكم الأسرة بصورة أكثر إيضاحاً، كما تكفل نجاحها وتأييدها مهامها وتضمن تحقيقها أغراضها، ومن ذلك: الإعلاء من شأن الرابطة الزوجية، من خلال حثّ الزوجين على الوئام وحسن المعاشرة وتأكيد الحقوق والواجبات، فقد أكدت الشريعة الإسلامية احترام هذه الرابطة وعدم المساس بها، حتى إنّ الله - سبحانه - أسماها "ميثاقاً غليظاً"، بالإضافة إلى انفراد عقد الزواج دون غيره عن سائر العقود الأخرى بأحكام خاصة؛ إذ انطلاقاً من حرصه على استمراره واستقراره وضع مقدمات له في اشتراط

الإشهاد عليه ومنع التلاعب به.

والمشكلات التي تعترض سبل الحياة الأسرية مشكلات عادية يمرّ بها الكثير من الأسر في الحياة اليومية العادية، إلا أن جمود تفكير بعض الأسر وتركيزها على بعض العلاقات البسيطة يعدّ السبب الحقيقي وراء المشكلات؛ ولذا فإذا ما أرادت الأسرة الاستمرار في حياتها والتغلب على مشكلاتها بأسلوب عقلائي سليم فإنّ ذلك يتطلّب فهمها الأسس المتعلقة بذلك وإدراكها لها، تلك الأسس التي قدّمها عبد العاطي (2004)، ومجلة الأسرة والتنمية (2013)، وتتلخّص في ما يأتي:

1- **العقلانية والمرونة في التفكير:** يعدّ هذا الأساس عاملاً مهماً في التغلب على المشكلات التي تواجه الأسرة؛ حيث إنّ المرونة في التفكير وعدم التجمّد عند مواجهة المشكلات، والتفكير بطريقة عقلانية واعية منطقية من غير تصلّب في الرأي يتيح لكلّ طرف حقّ التعبير عن رأيه بموضوعية وشفافية ونزاهة مطلقة بعيداً عن التهجّم أو التشهير؛ وذلك بُغية الوقوف على الأسباب الكامنة وراء المشكلات والمساعدة على حلّها.

2- **ضبط النفس، والتحكّم في الانفعالات:** ينبغي للزوجين أن يضبط كلّ منهما نفسه في أثناء المناقشات حول بعض المسائل الخاصة داخل الأسرة؛ لأنّ العصبية التي تظهر في سلوك أحدهما أو ربّما كليهما معاً من غير سبب قد ينجم عنها عرقلة النقاش القائم وعدم التوصل إلى حلّ للمشكلات.

3- **تحمل الطرفين للمسؤولية:** ينبغي أن يتحمّل كلّ طرف من أطراف الحياة الزوجية المسؤولية الكاملة في ما يتعلّق بالأخطاء التي تحصل أو المشكلات التي تحدث داخل الأسرة؛ لأنّ اعتراف كلّ منهما بخطئه للأخر يسهم في عدم التماذي في اتهام كلّ منهما للأخر بأنه هو السبب في كلّ المشكلات، فضلاً عن أنه يساعد على إيجاد جوّ من التسامح بين الطرفين، وفي ذلك دليل على صدق كلّ طرف في حرصه على استمرار الحياة الأسرية ودوامها وحمايتها من التصدّع.

4- **الترويح عن النفس:** في حال شعر الزوجان أنّ المشكلات داخل الأسرة تمرّ في مرحلة خطيرة وتتفاقم يوماً بعد يوم، فإنّه لا بدّ في هذه الحالة من أن يجمدا مؤقتاً النقاش في هذه المشكلات إلى وقت لاحق، ويبحثا عن وسيلة للترويح، سواء أنزهة كانت أم سفراً أم زيارة لأحد الأقارب أم الأصدقاء أم ... ، فإذا ما استمرت هذه المشكلات ولم ينجح الزوجان في حلّها فلا بدّ حينئذٍ من اللجوء إلى الأقارب ليكونوا بذلك حكماً بينهما، شريطة أن يكونوا من ذوي الحكمة والخبرة وعدم التحيز، وفي حال لم يتوصّلوا إلى حلّ يمكنهما اللجوء إلى المتخصّصين والمؤهلين في مجال الإرشاد الأسري، الذين يمكنهم مساعدتهم على التغلب على المشكلات التي تعترض طريقهم وتعكّر صفوفهم، والتخلص من الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي لحقت بهم، وتعليمهم أساليب جديدة في التواصل الأسري السليم.

ونظام الأسرة في الإسلام لا ينظم علاقة الرجل بالمرأة وما يتعلّق بهذه العلاقة من حقوق وواجبات لأحدهما أو لهما معاً أو لمن يأتي من أبنائهما وحفدتهما، وإنما هو جزء من نظرة الإسلام للخلق وللكون ولمركز الإنسان في هذا الكون والغاية من وجود الإنسان فيه؛ ولذا جاء هذا النظام متكاملًا وكان جامعاً مانعاً، بحيث إنّه جامع لكلّ أسباب الخير للإنسان والمجتمع معاً، ومانع لكلّ الأسباب المحتملة لحدوث الشرّ.

وقد اختلفت وجهات النظر في تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية، التي يمكن لها أن تتمثّل في ثلاثة اتجاهات (قمر، ومبروك، وفيصل، 2008)، هي:

- **الفريق الأول-** ينظر إلى المشكلة الاجتماعية من خلال معيارين، هما:

- 1- معيار ذاتي: يشتمل على قياس الفرد للمشكلة ووعيه لها، بمعنى الإحساس بها والتيقظ.
- 2- معيار موضوعي: يبيّن الكيفية التي حدث فيها الضرر الاجتماعيّ الناجم عن وجود المشكلة، بالنظر إليها نظرة واقعية حقيقة يتمّ اختبارها بوساطة ملاحظين.

- **الفريق الثاني-** ينظر إلى المشكلة من خلال مستوياتها أو درجاتها المختلفة (الأولى/ الثانية/ الثالثة)، وهي:

- 1- مشكلات من الدرجة الأولى: وهي المشكلات التي تؤثر على نحو واضح وقويّ في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، كما أنها ذات نتائج متعدّدة، ومن أهمها: مشكلات الحرب، ومشكلات الفقر، ومشكلات التمييز العنصريّ.
- 2- مشكلات من الدرجة الثانية: وتتجلّى في الظروف والنتائج غير السارة، الناجمة على نحوٍ أساسي عن المشكلات الاجتماعية المؤثرة، التي تنبثق عنها مشكلات إضافية أخرى، مثل: سوء التغذية الناجم عن الفقر.
- 3- مشكلات من الدرجة الثالثة: وهي متمثلة في الظروف الضارة التي تعدّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتائجاً للمشكلات الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى، مثل: البطالة الناجمة عن التفرقة العنصرية.

- الفريق الثالث- يحدّد مفهوم المشكلة الاجتماعية في ضوء ثلاثة شروط، هي:

1- المشكلة الاجتماعية ذات الأصول الاجتماعية: وتتبع من وجود خلل يصيب البناء المجتمعي الاجتماعي؛ نتيجة للظروف والتغيرات التي تطرأ عليه، وبدورها تؤثر في بنائه وهيكله الاجتماعي وأنساقه المختلفة؛ إذ تؤدي التغيرات التكنولوجية والاختراعات الحديثة دوراً كبيراً في حدوث مشكلات اجتماعية، وكذلك من شأن التغيرات المتلاحقة في نظم المجتمع أن توجد مشكلات اجتماعية، ونطرح هنا على سبيل المثال: تغير النسق الأسري على مستوى شكله البنائي وعلى مستوى أداء وظائفه، ومن هنا فقد ضعفت كفاءة الأسرة في تأديتها أدوارها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية.

2- مدى تأثير المشكلة الاجتماعية وأهميتها: من المفترض أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من أفراد المجتمع؛ حيث تلتفت حينئذٍ أنظار المسؤولين إليها، أو أن يعاني منها أفراد ذو أهمية في ذلك المجتمع.

3- المشكلة الاجتماعية ذات الحلول الاجتماعية: وهي المشكلات التي تحدث من غير تأثير فعل اجتماعي، وبذلك يتعدّد التوصل إلى حلول لها، أمّا المشكلات الناجمة عن فعل اجتماعي، فهي من مثل: الآثار الناجمة عن الإرهاب بسبب الفكر الضال، أو إلقاء القنابل الذرية، أو انتشار المخدرات، أو...، التي بالإمكان مواجهتها بتضافر الجهود.

وبذلك فقد يتعدّد التوصل إلى تعريف واحد (جامع مانع) للمشكلة الاجتماعية؛ لأنها تنصّف بخاصية النسبية، ولذا من الصعب تحديد سبب واحد لها؛ إذ إنّ أسباب المشكلات ومسبباتها تتنوّع وتتعدّد من جهة، وتختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن ظرف إلى ظرف، بل ومن باحث إلى آخر، طبقاً لخلفيته وتكوينه من جهة أخرى (الميزر، 2008).

ويرى بعضهم الآخر أنها: "مفهوم يطلق على مشاعر الفرد وأحاسيسه، التي تتمثل في الضيق والقلق والتردّد إزاء علاقته مع الآخرين في المنزل وفي الصحبة؛ حيث تفترق هذه العلاقات إلى الدفاء والصراحة والمحبة المتبادلة" (عبدالمعطي، 2000: 20).

والوقوف على أسباب واضحة ومحددة للسلوك الإنساني ليس بالأمر السهل؛ حيث إنّ السلوك نتاج تفاعل بين معطيات أساسية تمتاز بالذاتية والفردية التي تفرد كل شخصية عن الأخرى، وبين عوامل متغيرة وفقاً للظروف الزمانية والمكانية، علماً أنّ هذه العوامل لا تحدث دائماً نفس الأثر لدى نفس الفرد، ممّا يجعل من الإحاطة بهذه المعطيات والعوامل المسببة للسلوك الإنساني عملية معقدة، ويتفاقم الأمر سوءاً عند دراسة نمط العلاقة داخل الأسرة؛ وذلك لما تمتاز به العلاقات الأسرية من تعقيد وتشابك وتداخل خارجي وداخلي، فإنّ عرض أسباب المشكلات الأسرية أمر لا يخلو من الصعوبة، وكذلك فإنّ فصل الأسباب عن بعضها أمر في منتهى التعقيد، وهو بذلك أمر نظري؛ إذ إنّ الأسباب تظلّ متداخلة ومتتابعة، لا يمكن عزلها عن بعضها أو تجريدها. ويمكن تلخيص أسباب المشكلات الأسرية في الآتي:

أولاً- أسباب تتعلق بقصور النواحي الدينية:

من المعروف أنّ الدين الإسلامي خير مرشد للإنسان في معاملته مع غيره، فإنّ أيّ قصور في الدين قد ينعكس على نحو مباشر على الفرد وسلوكاته، ومن بين أبرز عوامل القصور التي يمكن أن تسهم في حدوث مشكلات أسرية، كما ذكرها باهميم (2003):

1- عدم الإلتزام بأسس الشريعة في بناء البيت المسلم: فقد أرسى الإسلام مرتكزات الأسرة المسلمة، بما يعود بالمنفعة على كلّ فرد من أفرادها، كما دعا المسلم إلى التزامها ليستقرّ بناء البيت المسلم، ولذلك فإنّ أيّ مخالفة لهذا الشرع لا بدّ أن تخلّ بالبنين، وتحوّله من إطار المودة والمحبة إلى إطار تسوده الكراهية والضعينة. ومن بين أهمّ هذه الأسس الشرعية أسس اختيار الزوج والزوجة وفق ميزان التدين والإصلاح، وقد بيّن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنّ المرأة المسلمة إذا أرادت الزواج فلا بدّ لها من أن تقبل بالرجل الصالح، فقال عليه الصلاة والسلام: "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء: 1968)؛

2- ضعف الوازع الديني، والبعد عن منهج الله: وعدم التزام تطبيق حدود الله في العلاقات الأسرية؛ حيث إنّ ارتكاب المعاصي والإتيان بالفواحش يغضب الله عزّ وجلّ، ويتجلّى أثر الغضب للعبد في ضيق النفس وقلة البركة واضطراب العلاقات الأسرية، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (سورة طه: 124)، يقول ابن كثير: (ومن أعرض عن ذكري)؛ أي خالف أمري وما أنزلته على رسولي، أعرض عنه وتأساه وأخذ من غيره هداة (فإنّ له معيشة ضنكا)؛ أي ضنك في الدنيا فلا طمأنينة له ولا انشراح لصدره، بل إنّ صدره ضيق حرج لضلّاله (ابن كثير، 2006)، كما يعدّ ارتكاب الكبائر والمحرّمات تعدياً على النظام الاجتماعي والأسري وخروجاً عليه، وتأخذ الكبائر والمعاصي أشكالاً مختلفة، وتؤثر في الفكر والسلوك؛ فالعلاقات الأسرية تتأثر بهذا الانحراف. وعليه، فتقيد العبد بالعبادات وبالمنهج الإسلامي في التعامل هو

الحصن المنيع، وخلاف ذلك فإذا ما ارتكب العبد ما يخالف منهج الله كشراب الخمر وإدمان المخدرات فإن ذلك يسهم في التقليل من فاعلية أساليب الكفّ ضدّ السلوك والانفعال غير السوي؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ* إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ﴾ (سورة المائدة: 90). وفي ذلك فقد أكدت العديد من الدراسات أن نسبة التفكك الأسري في أسر المدمنين تزيد على سبعة أضعاف مقارنة مع أسر غير المدمنين؛ فالمدمن يفقد القدرة على تأدية أعمال الأسرة نتيجة تدهوره صحياً واجتماعياً واقتصادياً، ومن ثم يفقد العمل والأصدقاء والصحة ويصبح عبئاً على الأسرة.

الجهل بالدين: عندما أرسى الإسلام قواعد بناء البيت أسس العلاقات القائمة داخله على مجموعة من الحقوق والواجبات التي يفترض بكل فرد مسلم تأديتها، فإذا ما اتبعت الأسرة هذه الأسس والقواعد فإنها بذلك تحقق استقرارها، بينما إذا جهل أفرادها بهذه الحقوق فإن العلاقات حتماً سوف تضطرب وتبرز فيها أنماط مختلفة من المشكلات الأسرية، فالزوج الذي يجهل ما عليه من حقوق وواجبات تجاه أبنائه وزوجته سيقصر في دوره؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة البقرة: 228)، ولقوله سبحانه: ﴿وَاتَّوْنَا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (سورة النساء: 4)، وقد ورد عن رسول الله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "خيركم خيركم لأهله، وأنا من خيركم لأهلي" (سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فضل أزواج النبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، 3895). وعندما يجهل كلاهما هدف الإسلام من تربية الأبناء وما أوجده الله لهم من أجر في إخراج هذا النسل، سيُتَصَفَ نمط معاملتهما وتربيتهما لأبنائهما بالضيق والضرر والإهمال، وأيضاً فإن ضعف الوعي الديني بحقوق الآباء والأبناء وواجباتهم يعدّ من أهم دوافع عقوق الوالدين؛ حيث إن الكثير من الآباء لا يهتمون برعاية الأبناء، ولا يحرصون على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الآباء والأبناء.

3- العولمة على المجتمع المسلم: ويقصد بها الغزو الفكري والعقدي، وهي جميع الوسائل غير العسكرية التي اتخذها الغزو الصهيوني بهدف إزالة مظاهر الحياة الإسلامية وصرف المسلمين عن التمسك بالإسلام، وكلّ ما يتعلّق بها من أفكار وتقاليد وأنماط سلوك، وقد طال هذا الغزو جوانب التشريع والعقيدة، والتربية والتعليم، والإعلام والثقافة، كما طال الأسر في أسسها وقيمها ومبادئها وأفرادها، فانطلقت الدعوات لنزع الحجاب، وتحديد النسل، والمساواة التامة بين الرّجل والمرأة، وغيرها الكثير من تلك الصّور التي كان لها كبير الدور في توتّر العلاقات الأسرية.

ثانياً- أسباب تتعلّق بقصور النواحي الأخلاقية:

تعدّ الأخلاق ركيزة أساسية في بناء علاقة أسرية سوية، وأي خروج عن القيم المختلفة الإسلامية من شأنه أن يصبح سبباً في توتّر العلاقة ويتسبّب في حدوث المشكلات، التي منها ما قدّمته العراقي (2003) في الآتي:

1- غلبة الماديات وسيطرة المصالح الشخصية: اهتّم الإسلام بقيام البيت المسلم على أسس شرعيّة؛ وذلك لتحقيق المودّة والرّحمة، وهو بذلك لم يُلغِ حقّ الفرد في تحقيق احتياجاته أو ميوله، إلا أنه أكدّ الأولى وجعل الثانية فرعية، فإذا ما تحققت قويت العلاقات واستمرت، ولكن إذا أضحت هذه الأسس الفرعية هي الأصول الثابتة في الاختيار والبناء فإن ذلك سوف يؤدي إلى إضعاف عامل المودّة والرّحمة، وبروز أنماط غير أخلاقية من الاستغلال والطمع في ممتلكات الطرف الآخر؛ فالزواج القائم على مصلحة دنيوية بحته يكون مصيره الفشل؛ لأنّ العلاقات الداخلية تكون حينذاك قد ازدحمت مسالكها بدوافع الطمع والجشع وتغليب المصلحة الشخصية، وإذا ما قدّر له أن يستمرّ فسيكون في جوّ من الملل والكرهية والتكافؤ، بغضّ النظر عن المصلحة أمن جانب واحد كانت كالذي يتزوج امرأة لمالها فقط، أو من الجانبين حيث تكون المصلحة مشتركة بينهم، كالرّجل الغني الذي يتزوج من غنية فيكون المال هو الجامع بينهما، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهِقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (سورة التوبة: 85).

2- سوء الخلق: يضمّ هذا العامل ما يعدّ نقصاً في الأخلاق الحميدة، التي تدفع بالفرد إلى الابتعاد عن الحلم ومحبة الآخرين والتضحية من أجلهم، وفي مقدّمة هذا الخلق الغضب غير المبرّر، وحدة الطبع، والنزعة التنافسية الشديدة، وعدم القدرة على التحكّم في الانفعالات، والعناد، والإصرار على الرأي، وحبّ التملك والسيطرة، والكذب، والخروج عن حدود اللياقة في المعاملة، والشكّ، والغيرة المبالغ فيها، وعدم التزام أحد أطراف العلاقة القيم الدينية والاجتماعية، والبخل والإسراف.

ثالثاً: أسباب تتعلّق بقصور النواحي النفسية:

لمّا كان القصور في النواحي النفسية يولّد العديد من المشكلات الانفعالية والسلوكية داخل الأسرة، ممّا ينعكس سلبيّاً على الجوّ الأسريّ والعلاقات الأسرية ككلّ، فإن ذلك يشكّل أحد أهمّ روافد المشكلات، ويمكن تلخيص ذلك في ما يأتي أبو سكينه (2011):

1- **الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية:** تشكّل الصّحة النفسيّة عاملاً أساسياً في توازن سلوك الفرد؛ حيث إنّ الإصابة بالأمراض النفسيّة لا بدّ أن تخلّ بهذا التوازن الأسريّ، كما يؤثر في طرائق التواصل والتوجيه، فضلاً عن تأثيره في أفراد الأسرة من نواحٍ نفسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة.

2- **الاختلاف الفكريّ والعاطفيّ:** يعدّ التوافق الفكريّ والعاطفيّ عاملاً معزّزاً لاستقرار العلاقات الأسريّة وإبعادها عن كلّ ما يعكّر صفوها، وتتجلّى خطورة هذا العامل أكثر ما تظهر ضمن العلاقة الزوجيّة، التي تعدّ الأساس لجميع العلاقات الأسريّة.

3- **ضغوط الحياة:** إنّ للنموّ المتسارع في مختلف مجالات الحياة وما أفرزه من اشتداد حدّة التنافس والسعي إلى إثبات الذات وتحقيقها أثراً بالغاً في الأسرة.

4- **الجهل بخصائص نموّ مراحل العمر المختلفة:** ينجم عن الجهل بخصائص النموّ عدم القدرة على استيعاب المتغيّرات والمتطلبات وفهمها والتعامل معها بعقلانيّة.

5- **عدم إشباع الحاجات النفسيّة المختلفة:** كلّ مخلوق يخلق ولديه قدر من الضعف وعدد من الحاجات التي يعمل على إشباعها، وتتخذ هذه الحاجات عدّة أشكال بدءاً من الحاجة إلى الطعام والمأوى، وانتهاء بالحاجة إلى تحقيق الذات، ويتحقق هذا الإشباع من خلال ما توفّره البيئة المحيطة بالفرد من قدر مناسب من الاستجابة والمرونة في التعامل، ولكي يكون هذا الإشباع ذا أثر إيجابي لا بدّ أن يمتاز بقدر معتدل من الاستمراريّة والتوازن.

رابعاً: أسباب اجتماعيّة: ويضمّ هذا الجانب عدّة أسباب، منها ما أشار إليه (باهميم، 2003) بالآتي:

1- **التغيّر الاجتماعيّ:** أدى التغيّر الاجتماعيّ والتحوّل إلى الأسرة الحضريّة وسيادة نمط الأسرة النوويّة إلى خلق نوع من الصراع بين أدوار كلّ من الزوج والزوجة والأبناء، وخاصة دور الزوجة التي أضحت تؤدي عدّة أدوار، ممّا حدا بالعلاقة الأسريّة إلى التوتّر والصراع بين التوقعات والأدوار، فالمرأة التي كانت تتمتع بقدر كافٍ من التعليم، والقدرة على العمل وإعالة نفسها أصبحت الآن تتمتع بدرجات عالية من التعليم، وفُتحت أبواب العمل أمامها على مصراعها؛ لذا نجدها تعمل على تحديد دورها ضمن هذه العلاقة بطريقة تختلف عن الطريقة التقليديّة القديمة، ولا ترغب في تقدير دور الزوج بالدرجة نفسها سابقاً.

2- **خروج المرأة للعمل:** أفرز خروج المرأة للعمل جملة من النتائج الإيجابية والسلبية في شخصيّة المرأة نفسها؛ حيث انعكس خروجها عليها سلبيّاً فشكّل نوعاً من الضغط النفسيّ والمعنويّ؛ فهي أمام متطلبات عديدة تعجز عن الوفاء بها على نحوٍ يسمح لها بتوفير قدر من الاستقرار النفسيّ، فتبقى في صراع بين تحقيق متطلبات الزوج والأبناء وتوقعاتهم من جهة، وتحقيق ذاتها من جهة ثانية، ممّا يعرضها لعدم التوازن، كما أنّ لخروج المرأة تأثيراً مباشراً في الأبناء؛ حيث إنها تعود إلى المنزل مرهقة، فلا تتمكّن حينئذٍ من تحمّل مسؤوليّة أبنائها، فتلجأ إلى استخدام أساليب غير سويّة كالضرب المبرح، الأمر الذي يسهم في ظهور مرض تسببت فيه تلك النساء العاملات.

3- **وسائل الإعلام:** تعدّ وسائل الإعلام أحد أهمّ وسائط التربية التي لها دور بارز في التنشئة الاجتماعيّة، ولكنّ الحقيقة توضح أنّ تلك الوسائل أضحت تشكّل أحد روافد المشكلات الأسريّة المختلفة في ظلّ غياب الإعلام الإسلاميّ القادر على الوصول إلى جميع الأسر، فهناك الآثار السلبية للإعلام غير الهادف في الجوانب: الدينيّة والأخلاقيّة والثقافيّة، إلى جانب ترويج ثقافة الاستهلاك والنهم للكماليّات على نحوٍ أثقل كاهل الأسرة مادياً.

4- **المشكلات الاقتصاديّة:** يعدّ المقوم الاقتصاديّ عاملاً أساسياً في تماسك الأسرة وتوفير احتياجاتها المختلفة، فوجود مصدر تمويل للأسرة يعني تحقيق الاستقرار الماديّ، ومن ثمّ تمكينها من تحقيق أهدافها، والعكس صحيح، فالظروف الاقتصاديّة السيئة تشكّل عائقاً في طريق توافق الزوجين وتكيف الحياة الأسريّة، كما تشكّل التطلّعات الماديّة غير المتناسقة مع إمكانيّات الأسرة، التي قد يحملها أحد أطراف العلاقة الأسريّة عاملاً مهماً في إثارة العديد من المشكلات؛ فالفقر والبطالة مسؤولان عن العديد من المشكلات الأسريّة؛ حيث قد يدفعان أحد أفراد الأسرة إلى مزاوله أعمال يحرّمها القانون.

ومما سبق، يتّضح أنّ المشكلات الأسريّة كثيرة في ظلّ تعقيدات الحياة المعاصرة، ومن شأن هذه الأسباب أن تُحدث دائماً الأثر نفسه لدى الأسر، ممّا يجعل الإحاطة بهذه المعطيات والعوامل المسببة للمشكلات الأسريّة عمليّة معقّدة، ويزداد الأمر تعقيداً عند دراسة نمط العلاقة داخل الأسرة؛ لما تتميّز به العلاقات الأسريّة من تعقيد وتداخل وتفاعل داخليّ وخارجيّ، لذلك فإنّ عرض أسباب المشكلات الأسريّة أمر لا يخلو من الصعوبة، كما أنّ فصل الأسباب عن بعضها أمر غاية في التعقيد، وهو من ثمّ أمر نظري فقط، فالأسباب تظلّ متداخلة ومتابعة، لا يمكن عزلها عن بعض أو تجريدتها.

ولقد ركّز الإسلام على بناء الأسرة السليمة السويّة النقيّة لأنها أساس قيام الحياة الاجتماعيّة، كما أنها أساس المجتمع الشامل

المتكامل؛ حيث إنَّ الطريق الوحيد لإيجاد الأسر هو نظام الزواج الذي أوجده الإسلام، ليس للحفاظ على النوع الإنساني حسبُ وإنما يكمن هدفه في شيء أسمى من ذلك ألا وهو البحث عن مكان للاطمئنان النفسي والهدوء والسكن الوجداني، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أنَّ حالات الطلاق المباشر وغير المباشر قد تفاقمت كثيرًا في مجتمعاتنا، ونعني هنا بالطلاق غير المباشر الانفصال الفكري والوجداني بين الزوجين بالرغم من أنهما يستمران في العيش تحت سقف واحد، الذي يطغى بظلاله الكئيبة على الأبناء فيطمس فيهم مشاعر الأمن والطمأنينة والحب والسعادة، كما يدفن براعتهم الغضنة تحت أكوام من الحزن والخوف والقلق والكآبة والانطواء والعزلة وعدم الثقة بالنفس، بحيث تتفاقم جميع المشاعر السلبية والأعراض الجانبية لتظهر في حالة الطلاق المباشر عندما يفصل الوالدان عن بعضهما، فيتركوا الأبناء فريسة الضياع والخوف من المجهول والوحدة والألم والاكتئاب (الأسمر، 2014).

وظاهرة التفكك الأسري ليست وليدة اللحظة، وإنما اشتدت أعراض خطورتها مع ظهور الفضائيات والتفنيّة الحديثة التي جعلت المجتمعات العربية عرضة لأفكار شاذة وغريبة تؤدي إلى التفكك بحجة حرية الفرد واستقلاله عن الأسرة والآخرين، كما تفاقم هذا الأمر خطورة مع انتشار ثقافة العولمة بشقيها: المادي، والمعنوي (أحمد، 2011).

فالتفكك الأسري قضية من أخطر القضايا الأسرية، تتخصّ ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تترتب عليها آثار سلبية على الأفراد والمجتمع والأمة، تلك هي ظاهرة التفكك

الأسري والخلل الاجتماعي الذي يتواجد في كثير من المجتمعات في العصر الحالي، وهذا يدق ناقوس الخطر ويؤشّر على وجود شرٍ مستطير يهدد كيانها، ويزرع أركانها، ويصدّع بنينها، كما يوجد شروخًا خطيرة في بنائها الحضاري، ونظامها الاجتماعي، فيهدد بذلك بناها التحتية، ويستأصل شأفتها، وينذر بهلاكها وفنائها (الهرفي، 2014).

ومشكلة التفكك الأسري تشكل الآن أهم المشكلات الاجتماعية التي أوجدها التغير الاجتماعي السريع وما واكبه من آثار سلبية أثرت في طريقة بناء الأسر وأنماطها، كما أسهم هذا التغير أيضًا في تغيير الأدوار الاجتماعية ومكانة المرأة وخروجها للعمل، فأصبحت وظيفتها مزدوجة بين البيت والعمل، ولم تعد هناك إمكانية للتحكم في مراكز الضبط الاجتماعي، مما أدى إلى تلاشي المعايير الاجتماعية، كما ساعد غياب الضمير الحقيقي للمجتمع على ظهور قيم وعادات اجتماعية مزيفة على حساب القيم الأصلية. علمًا أنَّ ظاهرة التفكك الأسري قد انتشرت في المجتمعات العربية والإسلامية ووصلت إلى درجة خطيرة، مما ترتب عليها نتائج وانعكاسات سلبية وخيمة على الأسر (الأزواج والأولاد) والمجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والأمنية والنفسية، وهذا يتطلب من جميع مكونات المجتمع التدخل وتضافر الجهود والتعاون من أجل إنقاذ الأسر من كل أشكال التصدّع والتفكك والضياع وحفظ المجتمع من عدم الاستقرار والأمن والعنف والعدوان.

يعرّف موني وجيريس ومارجوري (Mooney, Chris & Marjorie, 2009) التفكك الأسري بأنها حالة من عدم التوازن والاختلال الداخلي والخارجي الناجم عن وجود نقص في حاجات الفرد وعدم تلبية ما يسهم في ظهور أنماط سلوكية تتنافى مع أهداف المجتمعية ولا تسايرها.

ويعرّفها المصري، وعبدالقادر، وعبدالرحمن، وشحاته (2010) بأنها أزمات ومشكلات تستولي على الأسرة فتؤدي إلى تمزقها وتشردمها، وتجعل أفرادها يعيشون منفصلين.

وتعرّفها لين (Lynn, 2011) بأنها حالة أو ظرف تعاني فيها الأسرة أو أحد أفرادها من متاعب وصعوبات معينة نتيجة للتفاعل ما بين العوامل الذاتية والبيئية، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في بناء الأسرة ووظيفتها، فيحول ذلك دون قدرتها على إتمام واجباتها الأساسية.

والتفكك الأسري نوع من المشكلات التي تؤثر على نحو مباشر في بنية الأسرة وقدرتها على التصدي لأعبائها، ومن جهة أخرى فإن انتشار هذه المشكلات يعرقل الأسرة عن أدائها لوظائفها الحيوية التي يتوقع المجتمع منها أداءها بفاعلية (الزهرة، 2014، 6).

يظهر مما سلف أنَّ الأسباب الكامنة وراء التفكك الأسري تتنوع، فقد تتباين التوجهات الدينية للطرفين، وقد ينعكس هذا التباين على الطاعات والسلوكيات الأخلاقية، وقد تكون الخلافات ذات طبيعة اقتصادية حين تدور حول المسائل المادية وميزانية الأسرة وأوجه الإتفاق ومصارفه وتقسيم المسؤوليات المادية، كما قد يحتدم التفكك الأسري حول الموضوعات التربوية للأبناء بداية من توزيع الأدوار في تحمل مسؤولية التربية ثم طرائق وأساليب هذه التربية وأنماطها، ويأخذ الجانب النفسي حيزًا كبيرًا من الخلافات الزوجية، فهناك مستوى عاطفي متبادل بين طرفي العلاقة، وهناك اختلافات شخصية متعددة، وسمات انفعالية مختلفة، وربما تكون الموضوعات الاجتماعية من أكثر الموضوعات التي تدور حولها أسباب التفكك الأسري، فهناك علاقة كلا الزوجين بأسرة

الطرف الآخر، وهناك صداقات قد تكون مثار جدل، وهناك علاقة الأسرة بالجيرة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المؤثرات السلبية الاجتماعية التي باتت تشكل خطراً على الأسرة المسلمة.

بناءً على ما سلف، يمكن تعريف التفكك الأسري بأنه سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كلاً مع الآخر، ولا يتوقف وهن هذه الروابط على العلاقة ما بين الرجل والمرأة بل يتجاوز ليشمل أيضاً علاقات الوالدين بأبنائهما. إن التغيرات التي حدثت في البيئة الاجتماعية على مستوى جماعة الأسرة وعلى مستوى كل فرد من أفرادها، بغض النظر عن أنها كانت تغييرات اقتصادية أم تربوية أم تعليمية أم إعلامية تكنولوجية بصورة أو بأخرى، قد طالت كيان الأسرة، مما أسهم بطريقة تضاعفية في وجود مشكلات أسرية وصولاً بها إلى حالة التفكك الأسري، خاصة عند حديثي الزواج، ويصل الأمر إلى حدّ تعدد الحياة المشتركة بين الزوجين، وهنا يبرز الطلاق كحلّ لهذه الأزمة المتفاقمة، فتتهار به الحياة الزوجية تماماً (جودة، 2009).

وصنّف كوفالوف (2002) أزمات الأسرة "التفكك الأسري" فجعلها في ثلاث فئات:

- 1- التمزق: ويعني فقدان أحد أعضاء الأسرة بسبب ذهاب الزوج للحرب، أو دخول الزوجين للمستشفى، أو موت أحد الوالدين.
- 2- التكاثر أو الإضافة: وتشير الإضافة هنا إلى استضافة الأسرة عضواً جديداً من غير تحضير مسبق، ومثال ذلك حمل غير مرغوب فيه، أو زواج أم، أو تبني طفل، أو حضور أحد الأجداد أو المسنين للإقامة مع الأسرة.
- 3- الانهيار الخلقي: ويشير إلى فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية، وبعبارة أخرى فقدان العائل أو الخيانة الزوجية أو إدمان المخدرات، أو الانحراف (جميع الأعمال التي تجلب العار).

وأوضح عفيفي (2011)، ونعامه (2004) تفسيراً لهذه الأنماط الثلاثة في خمسة أنماط للتفكك الأسري، تتمثل في ما يأتي:

1- تفكك من شأنه أن يؤثر في الترابط بين أعضاء الأسرة، ويعود ذلك إلى إضافة متغيرات جديدة للأسرة، مثل:

- الزواج، أو الزواج الثاني.
- الحمل غير المرغوب فيه.
- الهروب من المنزل والعودة إليه مرة أخرى.
- استضافة رب أسرة جديد، أو زواج آخر ينضم للأسرة.
- صراع متعلق بشمل العائلة.
- تبني طفل جديد.
- مشكلات النظافة الصحية، كالنقاهاة من آثار تعاطي الكحول أو المخدرات.

2- تفكك متعلق بالتمزق أو فقد بعض الأعضاء، مثل:

- موت أحد أعضاء الأسرة.
- دخول أحد أعضاء الأسرة المستشفى بسبب المرض.
- بداية عمل المرأة.
- الصراع الذي ينتهي بالانفصال.

3- تفكك متعلق بالانهيار الخلقي، ويشمل:

- عدم الإعالة أو فقدان الدخل أو فقدان الوظيفة.
- الخيانة الزوجية.
- الجنوح.
- تعاطي الخمر أو الإدمان.

4- تفكك ناجم عن الانهيار الخلقي بسبب إضافة العضوية أو فقدانها:

- حمل غير شرعي.
- الهروب من الأسرة أو هجرها.
- الانفصال أو الطلاق.
- سجن أحد الأفراد.

- الانتحار أو القتل.

5- تفكك متعلق بتغير المكانة، مثل:

- الغنى أو الفقر المفاجئ.

- الانتقال من مكان السكن إلى منزل جديد.

- النضج المطلوب لكل مرحلة، كمرحلة المراهقة.

- النضج أو التغيرات الفردية.

وهناك أنماط وصور لتفكك الأسري في حال فشل عضو أو أكثر في أداء التزاماته بصورة مرضية، وتشمل تلك الأنماط انحلال الأسرة بالرحيل الإرادي لأحد الزوجين، والتغيرات في تعريف الدور الناجم عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية، وأسرة "القوقعة الفارغة" وفيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد ولكن علاقاتهم تكون في الحد الأدنى، ويمكن أن تحل أزمة الأسرة من مصادر وأحداث خارجية، وذلك كالغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين، والكوارث الداخلية التي تحدث نتيجة فشل لا إرادي في أداء الأدوار نتيجة لأمراض نفسية أو عقلية كالتخلف العقلي الشديد لأحد أطفال الأسرة.

وتعد قضية الإصلاح من أهم القضايا التي تحفظ المجتمع من عوامل التفرقة والاختلاف، لذلك فقد حث الشارع الحكيم على وجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين لكي يحافظوا على الألفة والمحبة بينهم. والإصلاح بين الزوجين شأنه عظيم، ولذا فقد جعل النبي، صلى الله عليه وسلم، إصلاح ذات البين أفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؛ لأن الإفساد والتحاسد والحقد والبغضاء والضغينة تضعف الدين، وإزالتها تكون بالإصلاح (قاسم وأبو عمرة، 2008).

وتتضح أهمية الإصلاح الأسري من المكانة التي منحها الإسلام للأسرة، فهي الدعامة الأساسية التي يستند عليها صلاح المجتمعات وقيامها، ولا أحد ينكر ما يعتري الأسرة المسلمة من عوامل أسهمت في ارتفاع نسبة الطلاق، كما أن زيادة الشقاق والنزاع ما بين الزوجين خطر يصيب الأسرة ومكوناتها، ويؤثر على نحو كبير في الأولاد بصورة خاصة وفي التماسك الاجتماعي بصورة عامة (معابدة، 2011).

وانطلاقاً من أهمية الصلح كوسيلة من الوسائل التي تعمل على حل الخلافات والمشكلات الأسرية، فقد أنشئت العديد من اللجان المهمة بالتوجيه الأسري، وساندت الكفاءات المتخصصة من أهل العلم والخبرة في فن الحوار والإصغاء الإيجابي، والتوفيق بين أطراف النزاع الأسري وكسب ثقتهم، والتزام النهج التربوي والشرعي في إبرام الصلح؛ بقصد تعزيز ثقافة الصلح والسعي إلى الحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها (دائرة القضاء، 2014).

لذا أقيمت مراكز الإصلاح الأسري من أجل إعادة التواصل ما بين أطراف المشكلة في جو أسري واجتماعي سليم، وتبصيرهم بالمشكلة على نحو صحيح ومتجرد من كل المؤثرات الشخصية السلبية، والبحث عن خيارات بديلة للحكم القضائي من خلال محاولة الإصلاح بدلاً من اتخاذ قرارات مصيرية تهدم الأسرة، فضلاً عن إيضاح المشكلة على نحو دقيق أمام القاضي؛ حيث تعمل هذه المراكز على تقريب الصورة من خلال تهيئة أطراف المشكلة، وتوفير الجو الإرشادي المشجع على الشفافية والوضوح، ومن هنا فإن الدور الذي تؤديه مراكز الإصلاح الأسري دور كبير، خاصة في ما يتعلق بالزواج والطلاق ومشكلات الأطفال، مما يستدعي ذلك بالضرورة وجود مراكز الإصلاح الأسري من أجل إعادة التوفيق بين الأزواج، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ (سورة النساء: 35)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (سورة النساء: 129) (ابن خنين، 2011).

ويشير سبيرج (Spurgeon, 2000) إلى أهمية مراكز الإصلاح الأسري في التخفيف من حدة الشقاق والنزاع، كما تسهم في الحد من حالات الطلاق، مما يعني إبعاد الأسرة عن المخاطر الناجمة عن استمرار الخصومة، التي بدورها تؤثر على نحو سلبي في الصحة النفسية لأفرادها وخاصة الأطفال، وبذلك يكون لها دور إيجابي جديد؛ فهي عيادة اجتماعية ومؤسسة توعوية.

وتعد مراكز الإصلاح الأسري مساندة لعمل القاضي؛ إذ تهتم بإصلاح الخلافات الزوجية الواقعة بين الزوجين والمحالة إليه مباشرة من قضاة المحاكم الشرعية ضمن حدود وظيفة القضاء الشرعي وصلاحيات المحكمة، سواء أقبل حدوث الطلاق حدثت هذه الخلافات أم بعده (Moghadam & Farzaneh, 2006).

كما يعرفه الشلبي (2010: 11) بأنه: "المعاهدة والاتفاق على إزالة التنافر، وإنهاء النزاع بين زوجين متخاصمين متشاقين بالتوفيق والمسالمة بينهما على وجه مشروع؛ منعاً لحدوث الطلاق أو لآثاره السلبية، ويقصد به (أو لآثاره السلبية) أن الإصلاح قد

يكون بإيقاع الطلاق (الناجح) بعد الاتفاق على ما بعده؛ لتفادي الآثار المتوقع وقوعها على الأبناء أو الزوجة بعد الطلاق". وتعرّفه معاودة (2011: 16) الإصلاح الأسريّ بأنه: "تصحيح الخلل الواقع بين الزوجين ومحاولة علاج المشكلات التي تحصل بينهما؛ سعياً إلى حفظ التواصل ونفياً للطلاق بقدر الإمكان".

وانبثقت فكرة العمل في مراكز الإصلاح الأسريّ من تجارب بعض الدول العربيّة، التي كان لها تجربة رائدة ضمن هذا المجال، فتمثّل الهدف من إنشائها لتهمّ بالمشكلات الأسريّة، وخاصّة مشكلات الزوجين والتفكّك الأسريّ كونها الأكثر في عدد حالاتها الوافدة لهذه المراكز وعليه، يمكن التوصل إلى دور مراكز الإصلاح الأسريّ في حلّ المشكلات والنزاعات الزوجيّة والتفكّك الأسري، وذلك بالعودة إلى طبيعة هذه المراكز وأهدافها، وهي كالآتي (Moghadam et al,2006):

- 1- إيضاح الدور الإيجابي لمراكز الإصلاح الأسريّ كعيادات اجتماعيّة، ومؤسسات توعويّة.
 - 2- الحدّ من تفاقم النزاعات الأسريّة وتطوّرها، والإسهام في حلّ المشكلات الاجتماعيّة، أو الحدّ منها بمختلف الوسائل المتاحة.
 - 3- الحدّ من حالات الطلاق في المجتمع، وصولاً إلى أدنى النسب.
 - 4- حماية حقوق المتصالح عليها.
 - 5- الاهتمام بالمتزوجين الجدد وتكثيف رعايتهم، وتوجيههم بما يحقق الاستقرار الأسريّ.
 - 6- العمل على نشر الثقافة الأسريّة في المجتمع، وذلك من خلال تكثيف برامج التوعية المختلفة، ممّا يسهم على نحو كبير في تعريف الزوجين بحقوقهما وواجباتهما، وذلك من شأنه أن يحدّ من حالات الطلاق.
 - 7- إبعاد أفراد الأسرة عن اللجوء إلى المحاكم الشرعيّة؛ لما فيه من زيادة الفجوة بينهم.
 - 8- العمل على التقليل من عدد القضايا المرفوعة لدى المحاكم الشرعيّة.
- كما يضيف زرعة (2013) أنّ من أهداف مراكز الإصلاح الأسري ما يأتي:
- 1- العمل على الحيولة دون وقوع النزاعات الأسريّة، وحلها إن وقعت قبل اللجوء إلى المحاكم.
 - 2- الحدّ من حالات الطلاق، واستنفاد جميع السبل للتوفيق بين أطرافها قبل وقوعها.
 - 3- زيادة وعي أفراد الأسرة بحقوقهم وواجباتهم الشرعيّة التي تصون لهم التقيد بها وتضمن المحافظة على كيان الأسرة، والحدّ من الخلافات بين أفرادها وتشجيعهم على الالتزام بها طواعية.
 - 4- تكثيف التعاون والتنسيق مع الهيئات الأخرى المهتمّة بشؤون الأسرة أو أحد أفرادها.
 - 5- حلّ المشكلات والخلافات الأسريّة بكلّ أمان وخصوصيّة.
- أمّا فئات المستفيدين من خدمات مراكز الإصلاح الأسري، فقد ذكرها الحولي وأبو مخدة (2007) كما يأتي:

- 1- حالات الطلاق، سواء التي يقوم بها الزوج أو الزوجة أو كلاهما معاً.
- 2- الدعاوي القضائيّة المرفوعة لدى المحاكم على إثر نزاع وشقاق بين الزوجين، التي تؤدّي في النهاية إلى الطلاق، كدعاوي النفقة، والحضانة، ومشاهدة الأولاد، والطاعة.
- 3- الشباب والفتيات المقبلون على الزواج، ويتمّ ذلك من خلال إرشادهم وتوعيتهم عن طريق الكتيّبات والمطويّات والنشرات والملصقات والإذاعات المسموعة والمرئيّة وغيرها.

تجربة الأردنّ في الإصلاح الأسري:

نقسم جهود الأردنّ في الإصلاح الأسري والحدّ من الطلاق حسبّ الجهة المسؤولة عنها إلى قسمين (معاودة، 2011):

أ- الجهات الحكوميّة، التي منها:

- 1- دائرة قاضي القضاة: إذ استحدثت دائرة قاضي القضاة مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسريّ، التي تتولّى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، التي أنشئت بموجب نظام الإصلاح والتوفيق الأسريّ رقم (17) لسنة 2013 وتهدف إلى تحقيق الرؤية الوطنيّة لحماية الأسرة وضمان استقرارها وتحسين نوعيّة العلاقة بين أفرادها، بحيث يتمّ حلّ النزاعات الأسريّة بالطرائق الوديّة ما أمكن من خلال التوعية والتثقيف والإرشاد الأسريّ؛ منعاً لتشتتها ورفعاً للمعانة الماديّة والنفسيّة لأفرادها، وقد أنشأت دائرة قاضي القضاة ثلاثة مكاتب إصلاح وتوفيق أسريّ في كلّ من المحاكم الشرعيّة الآتية: محكمة السلط الشرعيّة، ومبنى دائرة قاضي القضاة الجديد، ومجمّع محاكم الزرقاء الشرعيّة؛ للقيام بمهامّ التوجيه والإرشاد والإصلاح الأسريّ، وتمّ صدور نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري بموجب النظام رقم (17) لسنة 2013 المستند إلى المادة الحادية عشرة من قانون أصول المحاكمات الشرعيّة المعدّل؛ حيث

تضمّن إنشاء مديرية للإصلاح والتوفيق الأسري يديرها قاضي لا تقلّ درجته عن الثالثة، تتولّى الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري التي تنشأ وفقاً للنظام بقرار من قاضي القضاة حسب الحاجة، بحيث يتمكن المكتب من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرائق الودية؛ سعياً إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها بما يحفظ حقوق كلّ مكوناتهما من زوج وزوجة وأبناء (دائرة قاضي القضاة، 2013).

2- **دار الوفاق الأسري:** وهي جهة حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، تهدف بالدرجة الأولى إلى استقبال النساء اللواتي تعرّضن للعنف، سواء أهولاء النساء متزوجات كُن أم من فتيات ابترعن عن أمهاتهن بسبب التفكك الأسري وطلاق الوالدين، وإعادة تأهيلهن من خلال الإرشاد وجلسات الحوار، كما تحاول تحقيق الوفاق الأسري بين المرأة أو الفتاة التي تستقبلها الدار وأفراد أسرته؛ لترسيخ التفاهم والتعايش في الأسرة الواحدة.

ب- الجهات الخاصة:

1- **جمعية العفاف الخيرية:** وهي جمعية تطوعية خيرية (متخصصة في شؤون الأسرة والزواج)، تأسست في مدينة عمان بترخيص من وزارة التنمية الاجتماعية عام 1993م، وتهدف إلى تيسير سبل الزواج، وإيجاد نظرة جديدة حول قيم الزواج وتكوين الأسرة عن طريق نشر العادات الحسنة المستمدة من تعاليم الإسلام، وإجراء دراسات اجتماعية حول مشكلات الأسرة والزواج وتقديم الحلول المناسبة لها، وعقد دورات للتوعية والإعداد، من بينها: آثار عقد الزواج القانونية، والفحص الطبي قبل الزواج، والزواج مشروع خير، ونصائح ما قبل ليلة الزفاف، ونصائح لبيت الزوجية.

2- **مركز عفت الهندي للإرشاد والخدمات القانونية والاجتماعية:** هو مركز تابع للمعهد الدولي لتضامن النساء، يهدف بالدرجة الأولى إلى مساندة أفراد الأسرة كافة، خاصة النساء ضحايا العنف الأسري، من خلال وجود متخصصات في الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي، كما يهدف إلى نشر الوعي بحقوق المرأة القانونية.

3- **جمعية الأسر التنموية:** جمعية تنموية خيرية أردنية تسعى إلى رفع شأن الأسرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في المجتمع المحلي، وهي غير حكومية، أسست سنة 1999م. ومن المشروعات التي نفذتها مشروع الإرشاد الأسري الذي أنشئ له مركز بدأ يستقبل الحالات ابتداء من سنة 2006م؛ من أجل تقديم خدماته للأسر الفقيرة التي تعاني مشكلات ناجمة عن تدني مستوى الدخل الاقتصادي، وأهمها المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية.

4- **مركز التوعية والإرشاد الأسري/ الزرقاء:** أسس هذا المركز في عام 1996م بهدف توعية أفراد المجتمع وتنقيتهم بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وما م عنها من مشكلات، والعمل على إعداد وتنفيذ برامج توعوية وقائية وعلاجية لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات، وتقوية العلاقات الأسرية والاستقرار الأسري، وتقديم الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي والبرامج التأهيلية المناسبة للحالات التي ترد إليه، كالتفكك الأسري والخلافات الزوجية ومشكلات العنف الأسري.

في ضوء ما سبق، فإنّ للمشكلات الأسرية بمختلف صورها أهمية كبيرة من حيث تدخل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري قبل التقاضي؛ حيث إنه ما زال في الأردنّ الكثير من جماعات أهل الخير التي تسعى إلى الإصلاح والتوفيق بين الأسر التي يحصل فيها الخلافات، لكنّ هذا الإصلاح الذي يؤديه أهل الخير يكون بدافع شخصي، ولكنّ العديد من هذه القضايا تتضمن خصوصية كبيرة، وتوترات نفسية، تؤدي إلى الاستعجال في اتخاذ قرارات مصيرية تكون في الغالب قرارات غير ناضجة، وفي حالات أخرى يكون المجال مفتوحاً أمام الإصلاح، فينحصر دور هذه المكاتب في محاولة التقريب من وجهات النظر، وهذا دليل على أهمية إنشاء مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية؛ للبتّ في العديد من المشكلات، خاصة الأسرية منها، ومشكلات الزواج والطلاق والحضانة وما ينجم عنها من أحكام؛ وبذا فإنّ لمراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية أهمية كبيرة؛ نظراً إلى دورها الواضح في الحدّ من المشكلات، والنظر في مختلف الجوانب وخاصة التغيرات التي طرأت على المجتمع، كما أن وجود مثل هذه المكاتب يساعد القاضي على صياغة تصوّر كامل عن القضية، ومن ثمّ التوصل إلى الحكم السليم، وتمثل قضية التفكك الأسري أحد أهمّ الأسباب لتدخل مكاتب الإصلاح الأسري قبل مسألة التقاضي؛ وذلك لما تشتمل عليه من خصوصية شديدة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

اطّلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراسته الحالية؛ بغية إعطاء خلفية وافية لموضوع الدراسة، والإفادة من الموضوعات التي أثارها الباحثون في دراساتهم؛ بهدف تشكيل بعض المنطلقات التي يمكن البناء عليها، ومن هذه الدراسات العربية والأجنبية التي عُرّضت وفقاً لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، التي قُسمت محورين؛ أولهما:

الدراسات التي تناولت التفكك الأسري، وثانيتها: الدراسات التي تناولت الإصلاح الأسري، الآتية:
الدراسات السابقة المتعلقة بالتفكك الأسري:

أجرى الصقور (2001) دراسة في الأردن، هدفت إلى تعرّف أسباب التفكك وأشكاله والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه في ضحاياه من المودعين في المؤسسات الاجتماعية ومراكز الأحداث، واستخدم في الدراسة المنهج التجريبي، وذلك من خلال مجموعتين، عرفت الأولى بالمجموعة الضابطة والثانية بالمجموعة التجريبية؛ حيث بلغ عدد أفرادها (167) حالة، وهو العدد نفسه الذي تكوّنت منه المجموعة الضابطة، ومن ثمّ فإن إجمالي عدد أفراد المجموعتين قد بلغ (334) حالة. وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج، من أبرزها: أنّ التفكك الأسري يعدّ سبباً مباشراً لإقدام العديد من أسر أفراد المجموعة التجريبية على منظمات عون الفقراء من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعية، كما الدراسة إلى أنّ أفراد المجموعة التجريبية أقلّ تحصيلاً من الناحية الدراسية من أفراد المجموعة الضابطة.

كما أجرى الصقور في الأردن (2003) دراسة، هدفت إلى تعرّف أبرز الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمعنيين لمكافحة ظاهرة التفكك الأسري، ومعرفة أبرز أشكال التفكك وأكثرها خطورة على المجتمع، وتحديد درجة تأثير التفكك الأسري في نظم المجتمع الرئيسة وأنساقه. واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، أمّا عينته فتكوّنت من (200) شخص، منهم (106) ذكور و(94) إناث. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنّ الغالبية الساحقة من أفراد العينة يقرون بأنّ مجتمع الدراسة يعاني حالة التفكك الأسري، وأنّ هذه الظاهرة ذات تأثير سلبي في نظام المجتمع الأسري ونظامه الصحي وأمنه الغذائي وأمنه الاجتماعي وأمنه الوطني، وفي الروح المعنوية للمجتمع، كما أنّ لها تأثير سلبي في مسار وطبيعة الحراك الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام القضائي والنظام الديمغرافي، كما توصلت الدراسة إلى أنّ الطلاق والإدمان على الكحول والمخدرات وسجن أحد الوالدين ثمّ اليتيم تمثّل أخطر أشكال التفكك الأسري التي يشهدها المجتمع.

أمّا الخطيب (2008)، فأجرت دراسة، هدفت إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي في ارتفاع معدّلات الطلاق في المجتمع السعودي؛ حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع معدّلات الطلاق بمعدل 4 من عام 1993 إلى عام 2001م، ونسبة الطلاق إلى الزواج تقرب من 21%، ومعرفة أهمّ عوامل الطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات، وإلقاء الضوء على أهمّ العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدّلات الطلاق في المجتمع السعودي. واعتمدت هذه الدراسة الكيفية على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيس لجمع البيانات، فدرست الباحثة ثلاثين حالة لسيدات سعوديات مطلقات من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت أهمّ الأدوات المستخدمة المقابلة المتعمقة لمجموعة من السيدات المطلقات في مدينة الرياض، والاستبيان ذا الأسئلة المفتوحة، أمّا العينة التي استخدمت فكانت عينة الكرة الثلجية؛ حيث كانت كلّ مطلقة ترشّح مجموعة من المطلقات بعد استئذانهنّ لإجراء المقابلة معهنّ.

دراسة أولا وتوريو (Ulla & Toru, 2004)، وهدفت إلى تحديد أثر الضغوط الاقتصادية في التوافق الزوجي بين الأزواج العاملين في فنلندا، وتكوّنت عينتها من (608) من الأزواج تتراوح أعمارهم بين (64-25)، وقد استخدم الباحثان استبانة التوافق الزوجي، وأشارت الدراسة إلى أنّ الاضطرابات النفسية تتوسط الضغوط الاقتصادية والتوافق الزوجي، كما أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الاضطرابات النفسية للزوجة والتوافق الزوجي للزوج والعكس صحيح، وإلى وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين الرجال والنساء في متغيّر الدخل الشهري والضغط الاقتصادي والإحباط والتوافق الزوجي، وتبيّن أنّ عدم الحصول على عمل لدى الرجال كان مرتبطاً على نحو مباشر بالتوافق الزوجي لدى الزوجات.

وأجرى سكاون، وجونز، وشينق، وماقهان (Schoon, Jones, Cheng & Maughan, 2010) دراسة هدفت إلى تعرّف المشكلات التي تواجه الأسر، تكوّنت عينتها من مجموعة من الأسر البريطانية بلغت (20) أسرة، وتمّ جمع المعلومات باستخدام أسلوب المقابلة والاستبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر مشكلات اقتصادية واجتماعية أثرت في تزيق الأسرة، منها سوء اختيار كلّ من الزوجين للآخر، وفقّر الزوج وعدم استقراره الاجتماعي والوظيفي، ومن المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسرة استخدام الأب أسلوب التهديد والعقاب مع الأبناء، وفقدان الثقة بين الأزواج بحيث يتأثر الأبناء في الحاضر والمستقبل من حيث أدواهم وشخصياتهم، إضافة إلى أنّ المشكلات التي تواجه الأسر تشكّل ضغطاً على الأسرة، ممّا يحدث طلاقاً بين الزوجين.

وأجرى مارتينجو، وهيل (Martinengo, & Hill, 2011) دراسة هدفت إلى تعرّف أثر تباين دور الزوج والزوجة في العمل على حدوث مشكلات داخل الأسرة، تكوّنت عينتها من (41813) عائلة من (79) دولة مختلفة من أنحاء العالم، وتمّ استخدام

الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات، كما تمّ التحقق من صحّة النتائج وموثوقيتها بحيث أظهرت أنّ وجود مشكلات اقتصادية يعدّ من أهمّ الأسباب المؤدية إلى حدوث مشكلات الطلاق وحالاته، وأنّ عدم التزام القيم الاجتماعية على نحوٍ خلقي لكلا الزوجين من المشكلات التي تواجه استمرار الأسرة وبقيائها، كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ العبء المتزايد على الأهل يحدث توتراً وخطراً داخلياً بين أفراد الأسرة، وأنّ الأسر التي تحوي أمهات عاملات تحدث فيها مشكلات اجتماعية أكبر، لكنها في الوقت نفسه لا تعاني إلى حدّ ما مشكلات مادية.

كما أجرى ناتي وانتيلا وتاميلن (Nätti, Anttila & Tammelin 2011) دراسة هدفت إلى تعرّف المشكلات التي تواجه الأسر، تكوّنت عينتها من مجموعة من العائلات الفنلندية بلغت خمس عشرة أسرة، استخدم فيها الباحثون الاستبانة والمقابلة أسلوباً لجمع المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر طول ساعات العمل؛ حيث ظهر بعدُ الآباء عن أبنائهم والأمهات عن أبنائهن وابتعاد الزوجين عن بعضهما، ممّا أدى إلى خلق فراغ بينهما، وظهر برود في المشاعر، كما ظهر أنّ عدم القدرة على تنظيم الوقت من أهمّ المشكلات التي تواجه الأسر، وظهر أيضاً أنّ من المشكلات التي تواجه الأسر كيفية توفير الأهل الحاجات المادية للأبناء، وعدم الاهتمام بإشباع الاحتياجات العاطفية.

الدراسات المتعلقة بالإصلاح الأسري:

أجرى ياسين (2006) دراسة، هدفت إلى تناول موضوع الإصلاح الأسري من منظور قرآني وكيف تعامل معه، واعتمد الباحث في دراسته على الأدبيات السابقة، وهي دراسة مكتبية، فلإصلاح الأسري حيّز لا بأس به في القرآن الكريم؛ إذ عولجت كثير من قضايا المجتمع الإسلامي من خلال هذا القرآن. إنّ السمات البارزة في القرآن الكريم هي الواقعية ومعالجة موضوع الإصلاح الأسري على نحوٍ دقيق، فهو قد وضع الأسس التي ينبغي البناء عليها، كما أنه وضع الحلول الجذرية للمشكلات التي قد تطرأ، أو تنمو مع بداية نشوء الأسرة، وقد يكون من أهمّ عوامل نشوء الخلافات الأسرية جهل كلّ فرد، أو كلّ طرف بدوره ومهمّته، ومن هذا المنطلق فقد حدّد القرآن الكريم الدور المنوط بكلّ فرد وطرف، بما في ذلك أولي الأمر، فكان إصلاح الأسرة داخلياً وخارجياً. إنّ إنهاء الخلافات من خلال اتباع الخطوات التي بيّنتها آيات القرآن الكريم، قد لا يتيسر لكل أسرة، ويكون الحلّ الأخير هو الطلاق الذي ينهي كثيراً من الخلافات، وهذا ما أشارت إليه آيات في كتاب الله تعالى.

كما أجرى قاسم وأبو عمرة (2008) دراسة، هدفت بيان دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع، ودعوة القرآن الإصلاحية، ومدى إفادة الفرد والمجتمع من هذه الدعوة، كما هدفت إلى التعريف بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح المجتمع، وهي من الدراسات المكتبية التي تناول فيها الباحثان بالتفصيل مفهوم الإصلاح في اللغة والاصطلاح، ووجوه الإصلاح في القرآن الكريم، كما تناولوا دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة، واختيار الزوجة الصالحة والزوج الصالح، وإصلاح نشوز المرأة والرجل، ودور الآباء والأمهات في إصلاح الأبناء وتربيتهم، والآداب الحسنة التي ينبغي مراعاتها في تربية الأبناء، كما تناول البحث إصلاح المجتمع الذي يتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوب الإصلاح بين المسلمين المتنازعين، وما يترتب على الإصلاح من صيانة المجتمع من الفرقة والاختلاف.

وأجرت معاينة (2011) دراسة، هدفت إلى توعية الشباب المقبلين على الزواج بالأحكام التي تقوم عليها الأسرة، والأخذ بالسبل التي من شأنها حماية الأسر، وإيجاد مرجعية شرعية للعاملين في حقل الإصلاح الأسري تبين لهم الأسس والقواعد والأحكام التي يسلكها الشرع في الإصلاح الأسري، وأيضاً بيان دور المؤسسات المختلفة، وتحديد مؤسسة القضاء في الحدّ من تفكك الأسر والعمل على إصلاحها. وقد استخدمت الباحثة في دراستها هذه المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي النوعي، وتناولت موضوع الإصلاح الأسري (بين الزوجين) في الشريعة الإسلامية، وهي دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني؛ حيث أعطى الإسلام الأسرة أهمية كبيرة بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع، فصالح المجتمع وتماسكه منوط بها، وقد أصبحت الأسرة اليوم تتعرّض لعوامل أدت إلى زيادة ارتفاع نسبة الطلاق، وإلى زيادة الشقاق والنزاع، بما يندرج بخطر عليها، ويؤثر على نحو عميق وفاعل في الأولاد بصفة خاصة، وفي التماسك الاجتماعي بصفة عامة.

كما أنّ هذه العوامل تتجدد في ظلّ الوضع الحالي للمجتمعات؛ وذلك أنّ الإعلام المفتوح والعولمة المهيمنة يزيد تأثيرهما في الأسرة، ممّا يؤكّد ضرورة الاستمرار في إيجاد الوسائل التي تزيد من تماسك الأسرة في ظلّ هذا الانفتاح، وفي ظلّ هذه الحقائق تأتي هذه الدراسة لتبيّن القواعد والأسس الشرعية والتدابير الوقائية والعلاجية المستتبطة من التشريع الإسلامي، ومقارنتها مع قانون الأحوال الشخصية الأردني من أجل الوصول إلى أحكام تحقّق الإصلاح الأسري بين الزوجين وحماية الأسرة وصيانتها، وتكفل في

الوقت نفسه بقاء كيانها متيناً.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

من حيث هدف الدراسة: تتوّعت أهداف الدراسات السابقة واختلفت مع الدراسة الحالية؛ فمنها ما هدف إلى تعرّف أسباب التفكك وأشكاله والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه في ضحاياها من المودعين في المؤسسات الاجتماعية ومراكز الأحداث، كدراسة الصقور (2001)، ومنها ما هدف إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي في ما يتعلّق بارتفاع معدّلات الطلاق، كدراسة الخطيب (2008)، بينما هدف بعضها الآخر إلى تحديد أثر الضغوط الاقتصادية في التوافق الزوجي بين الأزواج العاملين في فنلندا، كدراسة أولا وتوريو (Ulla & Toru, 2004)، وسكاهاون وجونز وشينق وماقهان (Schoon, Jones, Cheng & Maughan, 2010)، وناتي وأنتيلا وتاميلن (Nätti, Anttila & Tammelin, 2011)، وهدف بعضها إلى تناول موضوع الإصلاح الأسري من منظور قرآني وكيف تعامل معه، كما في دراسة ياسين (2006)، وبعضها الآخر هدف إلى التعريف بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح المجتمع، كما في دراسة قاسم وأبو عمرة (2008)، ومنها ما هدف إلى توعية الشباب المقبلين على الزواج بالأحكام التي تقوم عليها الأسرة، والأخذ بالسبل التي من شأنها حماية الأسر، كما في دراسة معاودة (2011). في حين هدفت الدراسة الحالية إلى اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

من حيث المنهج المستخدم: اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم؛ حيث استخدمت المنهج الوصفي التطويري، كما في دراسة الصقور (2003)، وأولا وتوريو (Ulla & Toru, 2004)، واختلفت مع دراسة الصقور (2001) التي استخدمت المنهج التجريبي، ومع دراسة الخطيب (2008) التي استخدمت دراسة الحالة، واختلفت مع بعض الدراسات السابقة في منهجها؛ حيث استخدمت دراسة معاودة (2011) المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي النوعي، في حين استخدمت دراسة قاسم وأبو عمرة (2008)، وياسين (2006) المنهج التحليلي الإنشائي.

من حيث نتائج الدراسة - تتوّعت نتائج الدراسات السابقة واختلفت، فكان من أبرزها:

أنّ التفكك الأسري يعدّ سبباً مباشراً لإقدام العديدين من أسر أفراد المجموعة التجريبية على منظمات عون الفقراء؛ من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعية، كما في دراسة الصقور (2001).
بيّنت أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة يقرّون بأنّ مجتمع الدراسة يعاني من حالة التفكك الأسري، وأنّ هذه الظاهرة ذات تأثير سلبي في نظام المجتمع الأسري ونظامه الصحي وأمنه الغذائي وأمنه الاجتماعي الوطني، كما في دراسة الصقور (2003).
وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين الرجال والنساء في متغير الدخل الشهري والضغط الاقتصادي والإحباط والتوافق الزوجي، وأنّ عدم الحصول على عمل لدى الرجال كان مرتبطاً على نحو مباشر بالتوافق الزوجي لدى الزوجات، كما في دراسة أولا وتوريو (Ulla & Toru, 2004).

ما تميّزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تطوير الإطار النظري المتعلّق بتعرّف أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، بوصفه موضوعاً لم يُطَرَّق إليه من قبل؛ حيث أُضيف تبعاً لذلك إلى المكتبة المعرفية.
 - لم تُجر من قبل دراسة عن أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
 - اختلف حجم عينة الدراسة عن الدراسات السابقة والوحدات المختارة للدراسة ومدّتها الزمنية.
 - حدّدت التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة على نحو مفصّل.
 - تعرّف العديد من الكتب والمراجع العلمية التي تخدم الدراسة الحالية وتثريها.
 - الإسهام في تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تفسيراً علمياً وموضوعياً.
- ونظراً إلى الدور الذي تؤدّبه مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في المحافظة على كيان الأسرة وديمومتها، تأتي هذه الدراسة لتقديم أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى تلك المديرية.

مشكلة الدراسة:

حتى تحقق الحياة الزوجية ما شرعت لإجله كان لا بد أن يتحقق الإنسجام والتوافق بين الزوجين، فنجاح الحياة الزوجية أو فشلها إنما يتوقف على مستوى التوافق بين الزوجين لذا كان التوافق بين الزوجين ليس أمل كل متزوجين فحسب إنما هو غاية كل

من يرغب في الزواج يوماً، ولكن على الرغم من ذلك فمن الجدير بالذكر أن الحياة الزوجية لأي زوجين لا تخلو من المشاكل خاصة مع هذا التعقد في العلاقات الإجتماعية بين المتزوجين، وذلك لتأثرها بعوامل متداخلة ومتشابكة إلى حد يصعب معه معرفة أي هذه العوامل أكثر أهمية في الحياة الزوجية.

كما لتحقق الحياة الزوجية أهدافها يجب أن يكون هناك فهماً وإدراكاً ومعرفة بمعنى الحياة الزوجية والأسرية والمسؤوليات المتوقعة لتحملها، والوظائف الأساسية والادوار التي يؤديها كل طرف في الحياة، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش حياة متوافقة ومستقرة إلا إذا إستطاع أن يتفهم ويعي ويدرك ما يحيط به من مثيرات، فإدراك الأزواج والزوجات لأدوارهم في الواجبات والمسؤوليات الأسرية لحل العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجهها الأسرة.

ولما كانت العوامل المؤثرة في الأسرة تتجدد، فإن هذا يؤكد ضرورة الاستمرار في إيجاد الحلول التي تزيد من تماسكها، علماً أن المنهج الإسلامي لا يدعو إلى الاستسلام إلى هذه المؤثرات ولا إلى فصرم عقد الزواج وتحطيم مؤسسة الأسرة وانطلاقاً من أهمية الأسرة وعناية الإسلام بها أنشئت مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن؛ لإيجاد حلول رضائية مبتكرة تتأى عن اللجوء بالأسرة إلى القضاء، ولحل المشكلات الأسرية وديماً ما أمكن؛ لذا تأتي هذه الدراسة لتكشف عن واقع دور هذه المديرية، وتقدم لها أسساً تربوية في حماية الأسرة وديمومتها واستقرارها.

بناءً على ما سلف، فقد تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في إقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف الدراسة إلى إقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما واقع الدور الذي تؤديه به مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في تصورات أفراد عينة الدراسة لدور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن تعزى لمتغيري (المؤهل العلمي والخبرة)؟
- 3- ما الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن؟
- 4- ما درجة ملائمة الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تعرّف الدور الذي تؤديه مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
- الوصول إلى أهمّ التصورات والإجراءات في التعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
- إقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
- من المؤمل أن تستفيد مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من نتائج الدراسة.
- من المؤمل أن تثير نتائج الدراسة لدى الباحثين الرغبة في إجراء دراسات مثلها.

مصطلحات الدراسة:

تنبئ الدراسة عدداً من المصطلحات، هي:

- **الأسس التربوية:** "دراسة المسلمات والفرضيات التي تؤثر في الممارسات التربوية وتطورها، وتكون دراسة هذه المكونات والفرضيات من المنظور الفلسفي والتاريخي والنفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والثقافي والإداري والتكنولوجي؛ بغية الوصول إلى نظام فكري منظم لتوجيه العمل التربوي" (ناصر، 1999: 36).

وتعرّف الأسس التربوية إجرائياً: بالقواعد التربوية التي يركز عليها النظام الفكري؛ لتساعد في التعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري.

وتعرّف معاودة الأسرة بأنها "المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد شرعي يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تسهم في بناء المجتمع، وأهم أركانها: الزوج والزوجة والأولاد" (معاودة، 2011: 11).

- **مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري:** "هي تلك المديرية التي يتمكّن المكتب فيها من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيّات التي يراها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرائق الوديّة؛ سعياً إلى المحافظة على كيان الأسرة وحمايتها" (دائرة قاضي القضاة، 2012: 22).

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتضمّن حدود الدراسة الآتي:

- **حدود زمنية:** الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2015/2014م.
- **حدود بشرية:** جميع القضاة الشرعيين العاملون في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والمحاكم الشرعية في الأردن.
- **حدود مكانية:** مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والمحاكم الشرعية في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
- **حدود موضوعية:** أداة الدراسة التي بُنيت للإجابة عن تساؤلات الدراسة بناءً على الأدب النظري، التي تضمّنت ستّة مجالات، هي: الدور الديني، والدور الاجتماعي، والدور الأخلاقي، والدور النفسي، والدور الاقتصادي، والدور التربوي والتعليمي، وعُرِضت على الخبراء، ثمّ طبّقت على القضاة الشرعيين في الأردن.

الطريقة والإجراءات

يستعرض الباحث منهجية الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة، وثبات أداة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وإجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية، على النحو الآتي:

منهجية الدراسة:

هدفت الدراسة إلى اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، ومن أجل هذا الهدف، استخدم منهج البحث المسحي التطويري.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع القضاة الشرعيين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والمحاكم الشرعية في الأردن، البالغ عددهم (198) قاضياً وفقاً لإحصائيات دائرة قاضي القضاة (2013).

عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من (163) قاضياً من العاملين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والمحاكم الشرعية في الأردن. علماً أنه وُرعت (198) استبانة على عينة القضاة الشرعيين، وكان الفاقد (15) استبانة لم تسترجع، و (20) استبانة لثبات الأداة، وتبعاً لذلك تمّ التحليل على عينة مكونة من (163)، والجدول (1) يبيّن توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها.

جدول (1)

توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

العدد	أقسام المتغير	المتغير
93	بكالوريوس	المؤهل العلمي
50	ماجستير	
20	دكتوراه	
163	المجموع	الخبرة
47	أقل من 5 سنوات	
48	من 5- أقل من 10 سنوات	
68	أكثر من 10 سنوات	
163	المجموع	

أداة الدراسة:

لتحقّق الدراسة أهدافها وتجب عن أسئلتها، بُنيت أدواتها (الاستبانة) اعتماداً على الأدب النظري، واشتملت على (58) فقرة لتقيس واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، أُعطي لكلّ منها وزناً متدرجاً وفقاً لسلم (ليكرت) الخماسي؛ بهدف

تقدير تطبيق الفقرة: (أوافق بدرجة كبيرة جداً، أوافق بدرجة كبيرة، أوافق بدرجة متوسطة، أوافق بدرجة ضعيفة، أوافق بدرجة ضعيفة جداً)، وأعطي أعلى تدرج للاستجابة خمس درجات، هي: أوافق بدرجة كبيرة جداً، وأدنى درجة للاستجابة درجة واحدة، وهي أوافق بدرجة ضعيفة جداً، وقد غطت الفقرات (6) مجالات للدراسة، كما هو مبين في الجدول (2).

جدول (2)

توزع فقرات الدراسة على مجالات الدراسة.

الرقم	المجالات	عدد الفقرات
1	الدور الديني	12
2	الدور الاجتماعي	14
3	الدور الأخلاقي	6
4	الدور النفسي	6
5	الدور الاقتصادي	10
6	الدور التربوي و التعليمي	9

صدق أداة الدراسة:

عُرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية، المكوّنة من (59) فقرة، على (15) محكّمًا من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية، وجامعة البلقاء التطبيقية، والجامعة الهاشمية، وجامعة آل البيت؛ بهدف تحديد:

- الانتماء إلى المجال.
- دقة الصياغة اللغوية.
- وضوح الفقرات.
- حذف الفقرات غير المناسبة.
- اقتراح فقرات مناسبة.

وقد أجمع المحكّمون على صحة عدد كبير من الفقرات، وفي الوقت نفسه اقترحوا حذف غير المناسب منها، وكذا تعديل بعضها من حيث الصياغة اللغوية. وقد حرص الباحث على تنفيذ مقترحات المحكّمين سالفة الذكر؛ لتصبح الاستبانة بصورتها النهائية مكوّنة من (57) فقرة. علماً أنّ ملحوظات المحكّمين وتعديلاتهم، التي حصلت على نسبة موافقة (80%)، عُدّت دليلاً على صدق الأداة، والملحق رقم (2) يبيّن قائمة بأسماء محكّمي تلك الأداة (الاستبانة)، وجهات عملهم.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تمّ حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ - ألفا) لكلّ مجال من مجالات الاستبانة، والجدول (3) يوضّح قيم معامل الثبات لكلّ مجال:

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجالات	الاتساق الداخلي
الدور الديني	0.74
الدور الاجتماعي	0.89
الدور الأخلاقي	0.87
الدور النفسي	0.75
الدور الاقتصادي	0.73
الدور التربوي والتعليمي	0.91

يبين الجدول (3) قيم معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة، وهي قيم تراوحت بين (0.93 - 0.73)، وتعدّ مناسبة لأغراض هذه الدراسة؛ إذ تشير إلى وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس. **تصحيح أداة الدراسة:** حيث استُخدم التدرج الآتي لأغراض تطبيق المتوسطات الحسابية على أداة الدراسة ومجالاتها وفقراتها؛ بهدف إصدار الحكم على استجابات القضاة الشرعيين وفق المعادلة الآتية:

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{5-1}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{3}$$

- المتوسطات الحسابية من 1 - 2.33 تقابل درجة تطبيق منخفضة.
- المتوسطات الحسابية من 2.34 - 3.67 تقابل درجة تطبيق متوسطة.
- المتوسطات الحسابية من 3.68 - 5 تقابل درجة تطبيق مرتفعة.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً- المتغيرات المستقلة الوسيطة:

- المؤهل العلمي، وله ثلاثة مستويات: (بكالوريوس)، (ماجستير)، (دكتوراه).
- الخبرة، ولها ثلاثة مستويات: (أقل من 5 سنوات)، (من 5 - 10 سنوات)، (أكثر من 10 سنوات).

ثانياً- المتغيرات التابعة:

واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في التعامل مع القضايا الواردة إليها.

المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث مجموعة من المعالجات الإحصائية للتوصل إلى النتائج، هي:

1. **الإحصاء الوصفي:** إذ استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تعرّف واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في التعامل مع القضايا الواردة إليها من وجهة نظر القضاة الشرعيين.
2. **الإحصاء الاستدلالي:** إذ استخدم تحليل التباين الثنائي المتعدّد واختبار شيفيه (Scheffe) لاختبار دلالة الفروق حسب المؤهل العلمي والخبرة على رأي القضاة الشرعيين في واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري، وكذا استخدم التحليل العاملي من أجل قياس التشعب والشبوع لأسس تربوية مقترحة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها والتي هدفت إلى اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، وقد كانت تلك النتائج كالآتي:

أولاً- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشته، والذي نصّه:**

"ما واقع الدور الذي تؤدّيه مديرية الإصلاح والتوافق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع الدور الذي تؤدّيه مديرية الإصلاح والتوافق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

يظهر الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الدور الذي تؤديه مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	الدور الديني	3.91	0.22	1	مرتفع
2	الدور الاجتماعي	3.03	0.38	2	متوسط
5	الدور الاقتصادي	2.91	0.32	3	متوسط
3	الدور الأخلاقي	2.71	0.46	4	متوسط
6	الدور التربوي والتعليمي	2.62	0.44	5	متوسط
4	الدور النفسي	2.59	0.33	6	متوسط
	الدرجة الكلية	3.05	0.27		متوسط

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري من وجهة نظر القضاة الشرعيين للمجالات؛ حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (2.59-3.91) بتقدير متوسط.

وجاء الدور الديني في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.91)، وانحراف معياري (0.22)، وتقدير مرتفع، بينما جاء الدور النفسي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.59)، وانحراف معياري (0.33) بتقدير متوسط.

وأشارت النتائج الواردة في الجدول (4) إلى أن التقدير الكلي لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين حصل على متوسط حسابي (3.05)، وانحراف معياري (0.27) ويتقدير متوسط، وربما يعزى ذلك إلى أن دائرة قاضي القضاة في الأردن قد أسندت مهمة الإصلاح الأسري في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري إلى حاملي الشهادات الجامعية ضمن مؤهلات علمية هي الشريعة، وغاب عنها أهمية تكامل الأدوار وخاصة الدور التربوي في التعامل مع القضايا الواردة إليها، وهو العامل الأهم إلى جانب العوامل الأخرى.

وقد حصل الدور الديني على أعلى متوسط حسابي يفوق تقدير واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري ككل؛ إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.91) وانحرافه المعياري (0.22) وربما يفسر ذلك بأن الدين الإسلامي خير مرشد للإنسان في معاملته، وهو الأساس في بناء البيت المسلم واستقراره، وأن أي قصور فيه يعكس على نحو مباشر على الفرد وسلوكاته، مما يسهم في حدوث المشكلات الأسرية، ويعد الدين أهم الركائز الأساسية الأسرية، ويتضح ذلك من خلال معايير الاختيار الزواجي، كما أنه من أهم مصادر تكوين الشخصية المتوازنة التي يفيض سلوكها الجاد خيراً ونماءً على محيطها الأسري، وقد حثت الشريعة الإسلامية على الاقتران بذات الدين لضمان الحياة الكريمة؛ لأن المرأة التقية عنوان الحياة الزكية، وكذلك الرجل المتدين الذي يعصمه دينه من أن يظلم زوجته أو يهينها أو يسلبها كرامتها وشعورها بقيمة ذاتها، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ياسين (2006).

ويحسب نتائج الجدول (4)، فقد حصل الدور الاجتماعي على متوسطات حسابية قدرها (3.03) وانحراف معياري (0.38) ويتقدير متوسط، وربما يعزى ذلك إلى أن الحياة الزوجية تقوم على نوع جديد من العلاقات تنشأ بين الزوجين، وعملية بناء علاقات جديدة ليست عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل وتعبير كل طرف عن رغبته في مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه. ويتوقف نجاح الأسرة على شعور الزوجين بأهمية هذه العلاقات الاجتماعية؛ فالرغبة في استمرارها تعني استقرار الجو الأسري واطمئنانه، ولذا فإن لطبيعة العلاقات الاجتماعية سواء أعلى مستوى الزوجين كانت أو أعلى مستوى الأسرة كلها تأثيراً كبيراً في مستقبل الأسرة المادي والمعنوي؛ إذ إن أي فتور في هذه العلاقات ينعكس على البناء الأسري ككل، ويقلل من أدائه الوظيفي في المجتمع.

وحصل الدور الأخلاقي على تقدير متوسط، وبمتوسط حسابي قدره (2.71) وانحراف معياري (0.46)، كما في الجدول (4)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بضرورة تنشئة أفراد المجتمع المسلم على الفضائل الظاهرة والباطنة، وعلى أن تتخذ هذه الفضائل منهجاً للحياة، بتطهير النفس أولاً من جميع الرذائل الأخلاقية والإرادات الشريرة، ثم بتحليلتها بالمبادئ والقيم والعادات الخيرة والحسنة. وقد

أخذت هذه الأهمية بُعداً آخر داخل الأسرة؛ لأن الاهتمام بالجانب الأخلاقي للأبناء من شأنه أن يحمي الأسرة والمجتمع من المشكلات، والتلقين للقيم في مرحلة الطفولة مدعاة للتمسك بها وتطبيقها، وهذا الواقع يفرض على القائمين على عملية الإصلاح الأسري في المديرية التركيز على القيم الإسلامية ودورها في بناء العلاقات الأسرية والسوية والمتينة؛ لأن الخروج عن هذه القيم الإسلامية يؤدي إلى حدوث المشكلات الأسرية، فضلاً عن تعرّف أن الأخلاق تؤدي إلى اللحم ومحبّة الآخرين والتضحية من أجلهم، علماً أن العلاقات الأسرية أصبحت علاقات مادية عقلية، بمعنى أن هذه الأسر تربطها رابطة المكان المادي، والأصل في العلاقات الأسرية أن تقوم على المحبة والمودة والسكينة؛ أي أن يضاف إلى جانب العلاقات المادية العقلية جانب العاطفة، فتكون ماثلة بين الزوج والزوجة والأبناء مما يؤدي إلى تكامل الأسرة بنائياً.

ويظهر من خلال النتائج أن الدور النفسي حصل على تقدير متوسط بمتوسطات حسابية قدرها (2.59) وانحراف معياري (0.33) ويمكن أن يفسر ذلك بعدم إمام العاملين في الإصلاح الأسري بالدور النفسي؛ حيث تعدّ الصحة النفسية عاملاً أساسياً في توازن سلوك الفرد، وهذا التوازن يؤدي إلى التوازن الأسري والتوافق الذي يؤدي إلى مواجهة ضغوط الحياة نتيجة النمو المتسارع في مختلف مجالاتها، مثل اشتداد حدة التنافس والسعي إلى إثبات الذات وتحقيقها، الذي يشكل ضغطاً على الحياة الأسرية، ويرجع علم النفس نجاح العلاقة الزوجية و استقرارها إلى التوافق الزواجي المرتبط بالنضج الانفعالي لكلا الزوجين، الذي يعدّ مؤشراً لمستوى التطور في قدرة الفرد على إدراك ذاته وإدراك الآخرين بموضوعية، وليصبح قادراً على التمييز ما بين الحقيقة والخداع، ويتعامل بناء على ما يدركه من حقائق؛ حيث تزداد المشكلات بين الزوجين كلما انخفض النضج العاطفي لأي منهما أو لكليهما أو توقف عند مستوى معين، كما أن للإشباع العاطفي في الصغر دوراً مهماً في تحديد نمط الشخصية، التي يترتب عليها طبيعة الاتصال ونمطه داخل الأسرة خاصة.

كما حصل الدور الاقتصادي على تقدير متوسط بمتوسطات حسابية قدرها (2.91) وانحرافات معيارية (0.32) كما يظهرها الجدول (4)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدور الاقتصادي يتمثل في توفير الدخل الاقتصادي الملائم الذي يسمح للأسرة بإشباع حاجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس؛ لأن معظم المشكلات الأسرية ترتبط بعجز الأسرة المادي، الذي يشعر أفراد الأسرة بالحرمان، مما ينعكس بالسلب على العلاقات الأسرية، ويظهر ذلك في زيادة المشكلات والصراعات بسبب وبغير سبب؛ لذا لا بد من الحرص على أن تتكاتف جهود كل أفراد المجتمع من أجل القضاء على الفقر والبطالة وتوفير المسكن اللائق، والغذاء، والمواصلات، والخدمات الصحية والتعليمية، والعامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة في تماسك الأسرة أو تصدعها، سواء للغني أو الفقير؛ فالغني قد يستعمل المال في قضاء شهواته المحرمة، ويترك ما أحلّ الله، فيكون سبباً لوقوع أهله في الحرام، أما الفقير فلا يتمكن من توفير احتياجاته، مما يدفعه للوقوع في الحرام، أو ربّما يدفع بعض أفراد أسرته في الوقوع في الحرام، فتكون النتيجة في النهاية تفكك الأسرة، والتغيرات الاقتصادية الحادثة اليوم زادت من رغبة الناس في الكسب السريع والشهة للأموال، وهذا يؤدي إلى الانتغال بذلك وإهمال بعض الأمور الأسرية، مما يوقع الخلافات ويمهد للتفكك.

وحصل الدور التربوي والتعليمي على تقدير متوسط، بمتوسطات حسابية قدرها (2.62) وانحراف معياري (0.44)، كما يظهرها الجدول رقم (4)، وربما يعزى ذلك إلى عدم إمام القائمين على عملية الإصلاح الأسري بالدور التربوي، الذي له أثر كبير في عملية الإصلاح، كما أن للتربية دوراً كبيراً في تنشئة الجيل المسلم عامّة والأبناء خاصة على القيم الإسلامية ومبادئها، التي تؤدي بدورها إلى استقرار الأسرة وديمومتها. ومما لا شك فيه أن ما يلجأ إليه الآباء من اتجاهات تتسم بالحبّ نحو أطفالهم يكون مؤثراً وفعالاً؛ لأنه عن طريقها يمكن التنبؤ بحصيلة التنشئة الاجتماعية التي تتخذ شكل الاتجاهات والسلوك؛ فالأطفال الذين ينشؤون تحت رعاية آبائهم وفي ظلّ علاقات عاطفية طيبة يميلون إلى تنمية الصفات المقبولة اجتماعياً، أما التهديد بالحرمان وعدم معاملتهم معاملة عادلة فهو في حدّ ذاته أسلوب عدواني قد يسلكه بعض الآباء في معاملة أطفالهم، وهو أسلوب يؤثر في مسار تنشئتهم الاجتماعية السليمة ويؤدي إلى حدوث المشكلات الأسرية.

ثانياً- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها، والذي نصّه:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في تصورات أفراد عينة الدراسة لدور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين تعزى لمتغيرات (المؤهل العلميّ و الخبرة)؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ من وجهة نظر القضاة الشرعيين، تبعاً لمتغيري المؤهل العلميّ والخبرة، والجدول (5) يوضّح ذلك.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر القضاة الشرعيين، تبعاً لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة

الدرجة الكلية	الدور التربوي والتعليمي	الدور الاقتصادي	الدور النفسي	الدور الأخلاقي	الدور الاجتماعي	الدور الديني			
3.15	2.74	3.08	2.62	2.76	3.15	3.97	س	بكالوريوس	المؤهل العلمي
0.29	0.53	0.22	0.27	0.56	0.44	0.16	ع		
2.90	2.44	2.63	2.59	2.61	2.84	3.84	س	ماجستير	
0.14	0.21	0.31	0.43	0.25	0.21	0.28	ع		
2.95	2.56	2.83	2.48	2.73	2.90	3.78	س	دكتوراه	
0.15	0.22	0.26	0.27	0.22	0.17	0.26	ع		
3.28	2.99	3.09	2.70	3.04	3.42	3.93	س	أقل من 5 سنوات	الخبرة
0.37	0.64	0.40	0.34	0.63	0.48	0.18	ع		
2.96	2.47	2.81	2.56	2.54	2.87	3.96	س	5 إلى أقل من 10 سنوات	
0.09	0.18	0.28	0.38	0.24	0.15	0.20	ع		
2.95	2.48	2.86	2.54	2.60	2.87	3.85	س	عشر سنوات فأكثر	
0.14	0.21	0.23	0.27	0.29	0.17	0.26	ع		

يبين الجدول (5) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، من وجهة نظر القضاة الشرعيين لكل مجال حسب متغيري المؤهل العلمي والخبرة. وبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثنائي المتعدد على المجالات، كما يظهر في الجدول (6)، وتحليل التباين الثنائي للأداة ككل، كما يظهر في الجدول (7).

الجدول (6)

تحليل التباين الثنائي المتعدد لأثر المؤهل العلمي والخبرة في مجالات واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
.003	6.186	.294	2	.588	الدور الديني	المؤهل العلمي وبلوكس=0.507 ح=0.000
.000	10.276	.798	2	1.596	الدور الاجتماعي	
.149	1.926	.323	2	.646	الدور الأخلاقي	
.605	.504	.055	2	.110	الدور النفسي	
.000	51.255	2.988	2	5.976	الدور الاقتصادي	
.003	5.980	.831	2	1.663	الدور التربوي والتعليمي	
.413	.889	.042	2	.085	الدور الديني	الخبرة وبلوكس=0.508 ح=0.000
.000	53.710	4.170	2	8.340	الدور الاجتماعي	
.000	21.116	3.542	2	7.084	الدور الأخلاقي	
.069	2.715	.295	2	.591	الدور النفسي	
.000	12.333	.719	2	1.438	الدور الاقتصادي	

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
.000	26.625	3.702	2	7.404	الدور التربوي والتعليمي	
		.048	158	7.514	الدور الديني	الخطأ
		.078	158	12.266	الدور الاجتماعي	
		.168	158	26.502	الدور الأخلاقي	
		.109	158	17.191	الدور النفسي	
		.058	158	9.211	الدور الاقتصادي	
		.139	158	21.969	الدور التربوي والتعليمي	
			162	8.450	الدور الديني	الكلية
			162	24.071	الدور الاجتماعي	
			162	34.338	الدور الأخلاقي	
			162	18.120	الدور النفسي	
			162	17.264	الدور الاقتصادي	
			162	32.376	الدور التربوي والتعليمي	

يتبين من الجدول (6) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ تعزى لأثر المؤهل العلمي في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الأخلاقي والدور النفسي. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شففيه، كما هو مبين في الجدول (8).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$ تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الديني والدور النفسي. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شففيه، كما هو مبين في الجدول (8).

الجدول (7)

تحليل التباين الثنائي لأثر الخبرة والمؤهل العلمي في الدرجة الكلية لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.000	14.163	.620	2	1.239	المؤهل العلمي
.000	31.276	1.368	2	2.737	الخبرة
		.044	158	6.913	الخطأ
			162	11.819	الكلية

يتبين من الجدول (7) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$ تعزى لأثر المؤهل العلمي؛ حيث بلغت قيمة ف 14.163 وبدلالة إحصائية بلغت 0.000. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شففيه، كما هو مبين في الجدول (8).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الخبرة؛ حيث بلغت قيمة ف 7631.2 وبدلالة إحصائية بلغت 0.000. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه، كما هو مبين في الجدول (9).

الجدول (8)

المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر المؤهل العلمي

دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	المتوسط الحسابي		
			3.97	بكالوريوس	الدور الديني
		*.12	3.84	ماجستير	
	.06	*.18	3.78	دكتوراه	
			3.15	بكالوريوس	الدور الاجتماعي
		*.31	2.84	ماجستير	
	.05	*.26	2.90	دكتوراه	
			3.08	بكالوريوس	الدور الاقتصادي
		*.45	2.63	ماجستير	
	*.19	*.25	2.83	دكتوراه	
			2.74	بكالوريوس	الدور التربوي والتعليمي
		*.30	2.44	ماجستير	
	.12	.18	2.56	دكتوراه	
			3.15	بكالوريوس	الدرجة الكلية
		*.25	2.90	ماجستير	
	.05	*.19	2.95	دكتوراه	

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (8) الآتي :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس من جهة وكلّ من الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس في الدور الديني والاجتماعي وفي الدرجة الكلية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس من جهة وكلّ من الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس، كما تبين وجود فروق بين الدكتوراه والماجستير، وجاءت الفروق لصالح الدكتوراه في الدور الاقتصادي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين البكالوريوس والماجستير، وجاءت الفروق لصالح البكالوريوس في الدور التربوي والتعليمي.

الجدول (9)

المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر الخبرة

10 سنوات فأكثر	من 5 أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	المتوسط الحسابي		
			3.42	أقل من 5 سنوات	الدور الاجتماعي
		*.55	2.87	خمس إلى أقل من 10 سنوات	
	.00	*.55	2.87	عشر سنوات فأكثر	
			3.04	أقل من 5 سنوات	الدور الأخلاقي
		*.49	2.54	خمس إلى أقل من 10 سنوات	
	.06	*.44	2.60	عشر سنوات فأكثر	
			3.09	أقل من 5 سنوات	الدور الاقتصادي
		*.27	2.81	خمس إلى أقل من 10 سنوات	
	.04	*.23	2.86	عشر سنوات فأكثر	
			2.99	أقل من 5 سنوات	الدور التربوي والتعليمي
		*.52	2.47	خمس إلى أقل من 10 سنوات	
	.01	*.51	2.48	عشر سنوات فأكثر	
			3.28	أقل من 5 سنوات	الدرجة الكلية
		*.32	2.96	خمس إلى أقل من 10 سنوات	
	.01	*.34	2.95	عشر سنوات فأكثر	

يتبين من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الفئة أقل من 5 سنوات من جهة وكل من خمس إلى أقل من 10 سنوات وعشر سنوات فأكثر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الفئة أقل من 5 سنوات في المجالات وفي الدرجة الكلية.

وأظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha = 0.05$)، بين المتوسطات الحسابية لواقع دور مديريّة الإصلاح والتوفيق الأسري تُعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع مجالات الدراسة، باستثناء مجالي الدور الأخلاقي والدور النفسي، ولمعرفة لصالح من كانت الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شيفيه، كما في الجدول (8).

وأظهرت النتائج أنّ الفروق كانت لصالح درجة البكالوريوس بالدور الديني والاجتماعي والتربوي، أما الدور الاقتصادي فكان لصالح درجة الدكتوراه، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أفراد العينة حملة درجة البكالوريوس هم أكثر مراعاة في عملية الإصلاح الأسري للدور التربوي متكامل مع الدور الديني والدور الاجتماعي، وأنّ للدور التربوي تأثيراً كبيراً في باقي الأدوار، أما أفراد العينة من حملة درجة الدكتوراه فإنهم يرون أنّ للدور الاقتصادي الأثر الأكبر في عملية الإصلاح؛ لما تواجهه الحياة من تغيير سريع في الجانب الاقتصادي الحالي.

كما أظهرت النتائج الواردة في الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات، باستثناء مجالي الدور الديني والدور النفسي. ولبين الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه، وبين اختبار شيفيه، كما في الجدول (9) أنّ الفروق كانت لصالح فئة ذوي الخبرة أقل من خمس

سنوات في المجالات، وبيّنت نتائج الجدول (6) قيم الأوساط الحسابية لواقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن حسب متغير الخبرة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تُعزى لأثر الخبرة. ولبيان الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة (شافيه)، كما في الجدول (8)؛ حيث تبين أن الفروق كانت بين الفئة من خمس سنوات من جهة وكل من خمس إلى أقل من عشر سنوات وعشر سنوات فأكثر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الفئة أقل من خمس سنوات في الدرجة الكلية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة التي جاءت لصالح ذوي الخبرة أقل من خمس سنوات، بأن القائمين على عملية الإصلاح الأسري من هذه الفئة يتمكنون من الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي يرونها مناسبة وموصلة إلى إنهاء الخلاف الأسري بالطرائق الودية؛ سعياً للمحافظة على كيان الأسرة وحمايتها بما يحفظ حقوق كل مكوناتها من زوج وزوجة وأبناء.

ثالثاً - النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها، والذي نصّه:

"ما الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن؟"

تم اقتراح الأسس التربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن بناءً على إجابات أفراد عينة الدراسة على واقع دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في التعامل مع القضايا الواردة إليها؛ إذ تم اختيار الأدوار التي حصلت على تقدير متوسط ومنخفض. وللتأكد من مدى دقة الاختيار أجري التحليل العملي بطريقة المكونات الرئيسية (Principal component analysis) لبحث العوامل المسؤولة عن الأداء على أداة الدراسة، وبيّنت نتائج هذا التحليل وجود (13) عاملاً كانت قيم الجذور الكامنة لها أكبر من الواحد الصحيح، ويتبين من قيم الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر ونسبة التباين التراكمية للعوامل. أن (13) عاملاً كانت قيم الجذر الكامن لها ذات دلالة (أكبر من 1 صحيح)، ويلحظ أن قيمة الجذر الكامن للعامل الأول تساوي (18.710) وأن نسبة التباين المفسر للعامل الأول تساوي (32.825%)، كما يلاحظ من نتائج التحليل العملي المرفق بالملف التكميلي أن نسبة الجذر الكامن للعامل الأول إلى العامل الثاني أكبر من (2)، وهذا مؤشّر على أن المقياس يقيس مجالاً واحداً، والجدول (11) يبين قيم تشعب الفقرات على العوامل.

ويلحظ من نتائج التحليل العملي أن (29) فقرة تشبعت على العامل الأول، و(5) فقرات تشبعت على العامل الثاني، وهي ذوات الأرقام (20،43،44،41،42)، و(4) فقرات تشبعت على العامل الثالث، وهي ذوات الأرقام (37،32،24،39)، و(4) فقرات ذوات الأرقام (10،9،11،12) تشبعت على العامل الرابع، و(3) فقرات تشبعت على العامل الخامس، وهي ذوات الأرقام (1،8،5)، وثلاث فقرات ذوات الأرقام (33،36،35) تشبعت على العامل السادس، والفقرتين ذواتي الأرقام (14،57) تشبعتا على العامل السابع، والفقرتين ذواتي الأرقام (2،45) تشبعتا على العامل الثامن، وفقرة واحدة تشبعت على العامل التاسع، هي ذات الرّم (38)، وفقرة واحدة تشبعت على العامل العاشر، هي ذات الرّم (48)، وفقرة واحدة هي ذات الرّم (3) تشبعت على العامل الحادي عشر، وفقرة واحدة تشبعت على العامل الثاني عشر، هي ذات الرّم (53)، وتشبعت على العامل الثالث عشر فقرة واحدة هي ذات الرّم (13)، وتم اعتماد التشعب (0.30) فأكثر للحكم على تشعب الفقرة بالعامل. وعليه، فقد تم حذف الفقرات التي لم تتشعب على العامل الأول.

وبناءً على نتائج التحليل العملي وتشعب الفقرات؛ فإن الدراسة تقترح الأسس التربوية الآتية:

اسم الأسس: أسس ابو عميرة التربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
هدف الأسس: توجيه القضاة الشرعيين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن إلى إنهاء الخلافات الأسرية.
أهمية الأسس: مساعدة مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن للمحافظة على الأسرة واستقرارها وديمومتها.
عناصر الأسس: تتكون الأسس من العناصر الآتية: العناصر الدينية، والاجتماعية، والنفسية، والأخلاقية، والاقتصادية، والتربوية.

جهة التطبيق: مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

الفئة المستهدفة: القضاة الشرعيين العاملين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

الأسس الدينية

- التوعية الدينية للأزواج بحسن المعاشرة الزوجية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- التوعية الدينية للأزواج بقيمة الأسرة ومكانتها في الإسلام.
- نشر الثقافة الدينية للأزواج في مجال رعاية الأسرة والاهتمام بإفرادها جميعاً.

الأسس الاجتماعية والنفسية

- توعية الأزواج بآثار التفكك الأسري في الأسرة.
- التوضيح للأزواج بأهمية مشاركة الزوجة للزوج في التخطيط لأمر الأسرة.
- التوضيح للأزواج بأهمية معرفة واستخدام طرائق لحل المشكلات وتجنب تطورها.
- توعية الأزواج بأدوارهما المختلفة، وخاصة الزوجة العاملة.
- تشجيع الأزواج على معرفة واستخدام طرائق جديدة في التواصل.
- التوضيح للأزواج بأهمية تعزيز سلوكيات الأبناء المرغوبة، وأثر هذا التعزيز في الأسرة.
- توعية الأزواج بأهمية تدخل الأقارب، وخاصة أهل الزوج أو الزوجة في حال وجود مشكلات بين الزوجين صعب حلها من قبلهما مباشرة.

- تشجيع الأزواج على ممارسة الشعائر الدينية جماعة داخل أفراد الأسرة الواحدة، مثل الصلاة.
- توعية الأزواج بأهمية إشباع الحاجات النفسية للأسرة، مثل حاجة الأمن.

الأسس الأخلاقية

- تشجيع الأزواج على احترام أهل الزوج أو الزوجة، وأثر ذلك في علاقتهما.
- التوضيح للأزواج بأهمية تعزيز البناء الأخلاقي للأسرة كافة.
- توعية الأزواج بأهمية الاستماع إلى رأي الآخر، واستخدام أسلوب الحوار الهادف.
- توعية الأزواج بضرورة التعامل بلباقة واحترام، وأثر ذلك في علاقتهما معاً.
- تشجيع الأزواج على بناء الأسرة على أساس الثقة المتبادلة بينهما.

الأسس الاقتصادية

- توعية الأزواج بضرورة المحافظة على تناسب دخل الأسرة مع نفقاتها، وعدم الإسراف.
- تشجيع الزوجة على تفهم عسر حالة الزوج (الفقر)، وأن لا تحمله فوق طاقته.
- التوضيح للأزواج بأهمية تلبية جميع متطلبات الأسرة وحاجاتها.

الأسس التربوية والتعليمية

- توعية الأزواج بأهمية متابعة البناء التربوي، وعدم الوقوف إلى حد معين.
- تشجيع الأزواج على ضرورة معرفة أساليب التربية الحديثة والإلمام بها.
- توعية الأزواج إلى تجنب استخدام نمط القسوة والتسلط في تربية الأبناء لأنه قد يؤدي إلى نتيجة سلبية مثل العنف.
- توعية الأزواج إلى وجوب تقديم المعرفة للأبناء بشكل مستمر لأنه لا يمتلك الخبرة التي يمتلكها الوالدين.
- التوضيح للأزواج بأهمية تحمل المسؤولية من قبلهما وعدم تركها للآخر.
- توعية الأزواج بأهمية تلبية جميع متطلبات الأبناء تربوياً.
- توعية الأزواج بأهمية استخدام مهارة الحوار الهادف بين أفراد الأسرة جميعاً.

أشارت النتائج في الجدول رقم (11)، بناءً على نتائج التحليل العاملي لفقرات مجالات أدوار المديرية، إلى أن تسعاً وعشرين فقرة تشبعت بدرجات كافية تزيد على (30)، وحذف الفقرات التي لم تشبّع على العامل الأول، وبهذا تشكل الفقرات المتبقية الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

إن ما توصلت إليه نتائج الدراسة من أسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، يتفق مع ما ينادي به العلماء والدعاة الإسلاميين والمجتمعات الإسلامية كافة لحماية الأسرة وكيونيتها والحفاظ على حق كل من الرجل والمرأة والطفل؛ لأن الأسرة الآمنة هي بوابة المجتمع الآمن الذي تسوده صور النقاء والألفة والمحبة والسكينة والعتاء.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع ومناقشتها؛ والذي نصه:

"ما مدى ملائمة الأسس التربوية المقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟".

بناءً على نتائج الدراسة تم اقتراح أسس تربوية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن، ولمعرفة مدى ملائمة هذه الأسس التربوية تم عرضها على الخبراء والمختصين من أصحاب الخبرة والكفاءة، وكانت نسبة الإتفاق

على إعتبار هذه الأسس ملائمة 100%، بحسب رأي محكمي الأسس التربوية المقترحة. وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع مجالات الدراسة التالية (الدور الديني، الدور الاجتماعي، الدور الأخلاقي، الدور النفسي، الدور الاقتصادي، الدور التربوي والتعليمي) حصلت على درجة متوسطة بلغت (3.05)، وتم عرض الأسس المقترحة على مجموعة من الخبراء والمختصين من أصحاب الخبرة والكفاءة لمعرفة مدى ملاءمتها، وكانت نسبة الاتفاق على إعتبار هذه الأسس ملائمة وهي الأسس الأساسية للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن 100%، فقد تم الأخذ بها واعتمادها كأسس تربوية مقترحة للتعامل مع القضايا الواردة إلى مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة، يمكن التوصية بما يأتي:
- اعتماد الأسس التربوية التي اقترحتها الدراسة؛ إذ ربما يثري ذلك دور مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن في عملية الإصلاح الأسري.
- إقامة دورات تربوية متخصصة في مجال الإصلاح الأسري للقضاة الشرعيين العاملين في مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردن.
- إيجاد مساقات تربوية ضمن تخصص القضاء الشرعي في كلية الشريعة في الجامعات الأردنية.
- إنشاء موقع إلكتروني متخصص لمديرية الإصلاح والتوفيق الأسري، يتضح لمتصفحه نوع الاستشارة التي يرغب فيها، مع عرض موضوعات متعددة متخصصة ذات فائدة كبيرة في المجال نفسه تساهم في الإقبال على هذه المديرية.
- نقل مبنى الإصلاح والتوفيق الأسري من مبنى المحاكم إلى مبنى خاص تتوفر فيه جميع الشروط والمواصفات التي تحقق كل معايير جلسات الإصلاح الأسري
- ضرورة تضافر جهود المراكز الحكومية والخاصة في قضايا الأسرة وما يصلح شؤونها.
- اجراء دراسات مماثلة على دور المؤسسات الخاصة في الأردن، التي تعنى بشؤون الأسرة.

المراجع

- القرآن الكريم.
- الأسمر، آ (2014). التفكك الأسري ظاهرة تحتاج إلى حل، إذاعة الحقيقة الدولية، متاح على الرابط: <http://factjo.com/pages/memberdetails.aspx?id=2938>
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (2006)، مختصر تفسير ابن كثير، القاهرة: دار ابن رجب.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (2010)، سنن ابن ماجه، الرياض: دار طويق.
- أبو سكينه، ن (2011). العلاقات والمشكلات الأسرية، عمان، الأردن: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
- أحمد، ع (2011). مشكلة تفكك الأسرة، مجلة كتابات، متاح على الرابط: <http://www.kitabat.com/ar/page/16/12/2011/1216>
- باهميم، أ (2003). المشكلات الأسرية بعض الأسباب والمعالجة، المركز الدولي للإرشاد الأسري، متاح على الرابط: <http://www.osareah.org/d>
- البخاري، أ (1990). صحيح البخاري، القاهرة: دار الحديث.
- بن خنين، ع (2011). دور مكاتب الإصلاح الأسري والخدمات الاجتماعية في التخفيف على المحاكم واستقرار المجتمع، متاح على الرابط: <http://www.alkharjonline.net/articles-action-show-id-531.htm>
- الترمذي، م (2010). سنن الترمذي، الرياض: دار طويق.
- جعيني، ن (2009). علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- جودة، س (2009). برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزوجي عن طريق فنيات الحوار، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحولي، م، وأبو مخدة، س (2007). دور المحاكم الشرعية في قطاع غزة في الحد من الطلاق، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، 15، 2، ص 231-267.
- الخطيب، س (2008). التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
- دائرة القضاء (2014). أهمية الصلح في حل النزاعات الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط:

<http://www.adjd.gov.ae/portal/site/adjd/ArtcileAwareness257>

دائرة قاضي القضاة الأردنية (2012). التقرير الإحصائي السنوي، العدد السابع عشر، عمان.

دائرة قاضي القضاة الأردنية (2013). التقرير الإحصائي السنوي، العدد الثامن عشر، عمان.

زرعه، أ (2013). المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "الأسرة المسلمة في ظلّ التغيرات المعاصرة"، ورقة بحثية بعنوان: تجربة جمعية المؤدّة الخيرية في مدينة جدة في الإصلاح الاجتماعي، مقدّمة في 28-30 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 9-11 نيسان (إبريل) (2013م)، عمان، الأردن.

الزهرة، ف (2014). التفكك الأسري وأثره على انحراف الأطفال، مجلة العلوم الاجتماعية، متاح على الرابط:

<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2160>

الشريحي، ع (2001). الأسرة السعيدة وأسس بنائها، دمشق: دار اليمامة للنشر والتوزيع.

الثليبي، ي (2010). أحكام التأهيل والإصلاح الأسري (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

الشهري، أ (2006). الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المتعرضين للإيذاء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الصفور، ص (2001). ظاهرة التفكك الأسري (واقع تشريعات وبرامج المكافحة-أسبابها والآثار الناجمة عنها على ضحاياها المقيمين في المؤسسات الاجتماعية ومراكز الرعاية)، (ج1)، دراسة قدمت للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في الرباط، المملكة المغربية، (ص 37-38)، عمان، الأردن.

الصفور، ص (2003). آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام، (ط1)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

عبد العاطي، ا (2004). علم اجتماع الأسرة، القاهرة: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

عبدالله، ع (2002). أدب المعاملة وأثره في بناء العلاقات الإنسانية من منظور قرآني، بحث مقدّم لجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. متاح

على الرابط: <https://www.google.jo/url>

عبد المعطي، ح (2000). الإضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع.

العراقي، ب (2003). للبيوت أسرار: مناقشات هادئة للمشكلات الأسرية والزوجية، الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.

عفيفي، ع (2011). بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، بورسعيد: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.

العياصرة، و (2008). حقوق الإنسان في الإسلام ودورها في التنشئة الاجتماعية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

العيسى، ع (2001). المبادئ التربوية للأسرة المسلمة في ضوء التربية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

قاسم، ر، وأبو عمرة، ف (2008). دعوة القرآن إلى إصلاح الأسرة والمجتمع "دراسة قرآنية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)،

16، 1، ص 291. متاح على الرابط: <http://www2.iugaza.edu.ps/ar/periodical/articles>

قمر، ع، ومبروك، س، وفیصل، ع (2008). المشكلات الاجتماعية المعاصرة، (ط1)، عمان: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

كمال، ط (2005). الأسرة ومشكلات الحياة العائلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

كوفالوف، س (2002). سيكولوجية الحب والعلاقات الأسرية، دمشق: دار كنعان للنشر والتوزيع.

مجلة الأسرة والتنمية (2013). مقال بعنوان أسس حل المشكلات الأسرية للكاتبه مها فؤاد، متاح على الرابط:

<http://www.alosra.net/index.php>

المصري، أ، وعبدالقادر، أ، وعبدالرحمن، ن، وشحاته، ي (2010). التفكك الأسري وتأثيره على الثقة بالنفس لطلاب الجامعات دراسة حالة على طلاب كليتي الحقوق والهندسة بجامعة القاهرة، بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كمنشورم أساسي للحصول على درجة البكالوريوس في الإحصاء، جامعة القاهرة.

معابده، ز (2011). الإصلاح الأسري (بين الزوجين) في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية.

الميزر، ه (2008). المشكلات الاجتماعية المستوى السابع، قسم علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط:

<https://www.google.jo/url?sa>

ناصر، ا (1999). مقدّمة في التربية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

نعامة، م (2004). الزواج والأسرة: دراسات واستطلاعات ميدانية، دمشق: دار السوس للنشر والتوزيع.

الهرفي، ع (2014). التفكك الأسري، ملتقى الخطباء، مؤسسة ملتقى الخطباء، متاح على الرابط: <https://www.google.jo/url?sa>

ياسين، ي (2006). الإصلاح الأسري من منظور قرآني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

Lynn wardle (2011) THE DISINTEGRATION OF FAMILIES AND CHILDREN'S RIGHT TO THEIR PARENTS Ave Maria Law Review

Martinengo , Jacob Jenet I & Hill Jeffrey E (2011) Gender and the Work-Family Interface: Exploring Differences Across the Family Life Course. the Local Perspective European Journal of Social Sciences

Volume 15, Number 4.

Moghadam Valentine & Farzaneh Roudi-Fahimi(2006)Reforming Family Laws To Promote Progress In The Middle East And North Africa, Prb.

Mooney Ann, Chris Oliver & Marjorie Smith (2009) Impact of Family Breakdown on Children's Well-Being Evidence Review, Research Report DCSF-RR113

Nätti Jouko, Anttila Timo & Tammelin Mia(2011) Knowledge Work, Working Time, and Use of Time Among Finnish Dual-Earner Families Does Knowledge Work Require the Marginalization of Private Life the Local Perspective European Journal of Social Sciences Volume 15, Number.(5).

Schoon Ingrid , Jones Elizabeth, Cheng Helen & Maughan Barbara (2011) Family hardship, family instability, and cognitive development Epidemiol Community Health doi:10.1136/jech.2010.121228

Simón Claire(2011)Types of Families, Ynez Wilson Hirst

Spurgeon, Delivered (2000). Family Reformation—Or, Jacob's Second Visit To Bethel, Spurgeon Collection, Version 1.0, Ages Software.

Ulla, K & Toru, F. (2004). Economic Stress and Marital Adjustment among Couples: Analysis at the Dyadic Level. European. Society. Psychology. 34. 519-532.

Aproposed Educational Foundations to Deal With The Issues Presented to Family Reformation Department in Jordan

Educational Bases Proposed For The Dealing With The Mentioned Cases To Directorate Of The Reform And The Hostage Success In Jordan

*Ahmad A. Abu Omairah, Bashar A. Al-Salim**

ABSTRACT

The study aimed at proposing educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan. The study sought to answer the following main question: what are the proposed educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan? The study had depended the surveying developing method. The sample of study consisted of (163) religious judges in the year (2014). To achieve the objectives of study, arithmetic means, and standard deviations were used, to recognize the reality of the role of the Presented to Family Reformation Department in Jordan, from the point of view of the religious judges. Also multiple bilateral analysis of variance (MBANOVA), Shefei Test for testing differences indication, and factorial analysis for measuring satisfaction and community for the propose Foundations. **Results of study showed:** that the application of the reality of the role of the Presented to Family Reformation Department role of the educational role, from the point of view of the sample of study came in the fifth rank and at a medium degree. And the religious role came in the first rank, then the social role, the economic role, the ethical role, and at the last rank came the psychological role. Results of study showed differences with statistical indication ascribed to the variables of the scientific qualification and for the interest of the Bachelour of Arts (B. A.), and for the variable of experience for the interest of the class below (5) years. Results of study showed due to results of factorial analysis of fields of study paragraphs, which showed a satisfaction of twenty – nine paragraphs at enough degrees more than (0.30), and omitting the paragraphs that did not satisfy on the first factor. And so, the rest of paragraphs form the proposed educational Foundations to deal with the issues Presented to Family Reformation Department in Jordan. And in light of these results, the study recommended a number of recommendations, the most important of them are: -Dependence of the educational Foundations, proposed by the study. It may enrich the role of the Presented to Family Reformation Department in Jordan, in the operation of the family reform.

Keywords: Aproposed Educational Foundations, The Issues Presented, Family Reformation Department.

* Ministry of Education; Al Balqa Applied University / Princess Alia University College. Received on 24/4/2016 and Accepted for Publication on 1/9/2016.